



مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain

التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي

2023

المحتويات

المحتويات	أ
المقدمة	ب
1. تطورات السياسة النقدية	1
إدارة السياسة النقدية	2
أسعار الفائدة المحلية	2
أدوات الدين العام	3
2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية	6
تطوير الأنظمة التشريعية	7
تطورات الأنظمة الرقابية	18
3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي	59
التراخيص الجديدة	60
وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار	61
أنظمة المدفوعات	67
إصدار النقد	70
البرامج التدريبية	71
مشاريع تقنية المعلومات	72
حماية المستهلك	74
وحدة الاتصال الخارجي	79
4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	84

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (36) من قانون المصرف, حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.

الفصل 1

تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدار عام 2023، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة النقدية، هذا بالإضافة إلى وضع التوصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع 5% على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي. وقد ارتفع مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 5.25% في عام 2023 مقارنة بعام 2022 حيث بلغ 592.979 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2023.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2023 بتغيير أسعار الفائدة حسب الآتي:

- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.25% إلى 5.50%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.00% إلى 5.25% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.00% إلى 6.25%، بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.50% إلى 6.75% وذلك في 1 فبراير 2023.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.50% إلى 5.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.25% إلى 5.50% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.25% إلى 6.50%، كما تم الحفاظ على سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض دون تغيير عند مستوى 6.75% وذلك في 22 مارس 2023.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.75% إلى 6.00%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.50% إلى 5.75% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.50% إلى 6.75%، بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.75% إلى 7.00% وذلك في 3 مايو 2023.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 6.00% إلى 6.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.75% إلى 6.00%، والحفاظ على سعر الفائدة على الودائع لفترة

أربعة أسابيع دون تغيير عند مستوى 6.75%. بالإضافة إلى الحفاظ على سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض عند مستوى 7.00% وذلك في 26 يوليو 2023.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لفترة استحقاق ثلاثة أشهر 6.51% في نهاية عام 2023، مقابل 6.14% في نهاية عام 2022. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة استحقاق ستة أشهر 6.48% في نهاية عام 2023، مقابل 6.27% في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (6-12 شهراً) من 2.74% في نهاية الفصل الأول من عام 2023 إلى 3.07% في نهاية الفصل الرابع من عام 2023. كما ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من 3 شهور) من 2.43% إلى 2.82% خلال الفترة نفسها. وارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من 0.23% إلى 0.24% لنفس الفترة. ارتفع سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من 8.16% في نهاية الفصل الأول من عام 2023 إلى 9.27% في نهاية الفصل الرابع من عام 2023. في حين انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية من 6.44% إلى 6.14% لنفس الفترة.

التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لتلبية احتياجاتها إلى السيولة بالدينار البحريني. بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف التجزئة مع المصرف المركزي 3.578 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 2.448 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2022 بنسبة ارتفاع بلغت 46%.

الوكالة

هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) 89.383 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 106.802 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2022 بنسبة انخفاض بلغت 16%.

خدمة مرابحة الصكوك

خدمة مرابحة الصكوك هي أداة سيولة واقتراض للعملاء والمصارف قائمة على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، تم تطويرها بالتعاون بين مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين.

وقد بلغ مجموع عمليات المرابحة 1,246 عملية بمبلغ وقدره 7.682 مليار دينار بحريني خلال عام 2023 مقارنة بـ 940 عملية بمبلغ وقدره 3.892 مليار دينار خلال عام 2022، بزيادة قدرها 97%. هذا وقد بلغ المعدل اليومي لعمليات مرابحة الصكوك 5 عمليات أي بمعدل يومي بلغ 30.851 مليون دينار بحريني خلال عام 2023.

أدوات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار سندات تقليدية وصكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزنة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية وصكوك الإجارة والمرابحة.

قام المصرف خلال عام 2023، بإصدار أذونات الخزنة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 70 مليون دينار بحريني وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أذونات خزنة حكومية لفترة استحقاق 6 أشهر بصورة شهرية وبمبلغ 35 مليون دينار بحريني. هذا بالإضافة إلى إصدار أذونات الخزنة الحكومية لفترة استحقاق 12 شهراً بصورة شهرية وبمبلغ 100 مليون دينار بحريني. كما قام مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 43 مليون دينار، وإصدار صكوك التأجير الإسلامية بصورة شهرية لفترة استحقاق 6 أشهر بمبلغ 26 مليون دينار بحريني.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2023، وبطلب من وزارة المالية والاقتصاد الوطني سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:

- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 100 مليون دينار بحريني بتاريخ 13 أبريل 2023 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.00%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بحريني بتاريخ 3 مايو 2023 لفترة استحقاق سنتين وبسعر فائدة ثابت بلغ 5.875%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 100 مليون دينار بحريني بتاريخ 27 يونيو 2023 لفترة استحقاق 4 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.25%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بحريني بتاريخ 15 أكتوبر 2023 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.50%.

تم تنفيذ إصدارين دوليين على هيئة سندات تنمية حكومية دولية وصكوك إجارة ومرابحة إسلامية دولية تحت مظلة البرنامج الاقتراضي للسندات والبرنامج التمويلي للصكوك وذلك على النحو التالي:

- في 18 أبريل 2023، عين مصرف البحرين المركزي كل من المؤسسة العربية المصرفية (مصرف ABC)، ومصرف البحرين الوطني، سيتي مصرف، إتش إس بي سي، جي بي مورغان، وستاندرد تشارترد مصرف كمدرء رئيسيين مشتركين للإصدار (ILM's) من أجل:

- تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج التمويلي للصكوك على هيئة (صكوك إجارة بواقع 51% و صكوك مرابحة بواقع 49%) بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق سبعة سنوات ونصف تنتهي في 18 أكتوبر 2030 بعائد بلغ 6.25%.
- تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات على هيئة سندات تنمية حكومية بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 12 سنة تنتهي في 18 أبريل 2035 بسعر فائدة بلغ 7.75%.

كما قام المصرف خلال عام 2023 بتنفيذ ثلاث إصدارات على هيئة تمويل خاص بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، ومليار دولار أمريكي، و500 مليون دولار أمريكي على التوالي، بالإضافة الى تنفيذ تسهيل ائتماني على هيئة قرض بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي.

الفصل

2

تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية تعديلات على فصل إدارة المخاطر الائتمانية

الانكشافات السيادية

أصدر المصرف في يناير 2023 تعديلات على فصل إدارة المخاطر الائتمانية من مجلد التوجيهات الأول والثاني، والتي تضمنت حذف القسم المتعلق بالمخصصات مقابل الانكشافات السيادية (CM-1.10) والملحق (CM-1) "مصفوفة مخصصات الديون السيادية" حيث يجب على المصارف احتساب خسارة الائتمان المتوقعة مقابل التعرض للانكشافات السيادية باستخدام المنهجية والسياسة المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ووفقاً للمتطلبات الخاصة بالتصنيف والمخصصات في القسم (CM-1.8).

القروض المتعثرة وغير منتظمة السداد

أصدر المصرف في فبراير 2023 تعديلات على فصل إدارة مخاطر الائتمان لجميع مصارف التجزئة وشركات التمويل وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي. تضمنت تلك التعديلات إضافة وتصنيف التعرضات المشتراة أو ذات التصنيف الائتماني المخفض (POCI) كجزء من التعرضات المتعثرة وغير منتظمة السداد ويمكن إعادة تصنيفها إلى قروض منتظمة السداد، ولكن بشروط معينة حسب ما هو مبين في الفصل.

كما تضمنت التعديلات إعادة تصنيف التعرضات المتعثرة من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية، لعملاء التجزئة (الأفراد) مدة ثلاثة أشهر للقروض ذات الأقساط الشهرية وستة أشهر للتسهيلات ذات الأقساط ربع السنوية.

تعديلات على فصل كفاية رأس المال وفصل إدارة المخاطر الائتمانية حول ضمانات الائتمان

أصدر المصرف في يناير 2023 تعديلات على فصلي كفاية رأس المال وفصل إدارة المخاطر الائتمانية من مجلد التوجيهات الأول والثاني لجميع المصارف بخصوص ضمانات التخلف عن سداد الائتمان الممنوحة من قبل تمكين حيث تضمن فصل كفاية رأس المال إضافة فقرة للاعتراف بضمان التخلف عن السداد المقدم من تمكين كأحد عوامل تخفيف مخاطر الائتمان المؤهلة، كما تضمن فصل إدارة المخاطر الائتمانية إعفاء جزء الانكشاف/التعرض المضمون صراحةً من قبل تمكين لغرض احتساب خسارة الائتمان المتوقعة.

تعديلات على فصل الجريمة المالية (FC)

إبلاغ المصرف بشأن عمليات تمويل الإرهاب

قام المصرف في يناير 2023 بإدخال تعديلات على فصل الجريمة المالية لجميع المرخص لهم تتضمن إضافة الفقرة التي تنص على وجوب المرخص لهم الإبلاغ عن أي أصول مجمدة أو إجراءات تم اتخاذها وفقاً لمتطلبات الحظر الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك محاولات إجراء المعاملات.

متطلبات العناية الواجبة (أعرف عميلك) وعملية الإلحاق الرقمي

كما قام المصرف في سبتمبر 2023 بإدخال تعديلات على فصل الجريمة المالية لجميع المرخص لهم بخصوص متطلبات أعرف عميلك وعملية الإلحاق الرقمي حيث لا يتوجب على المرخص لهم القيام بإجراءات العناية الواجبة المعززة للبحريين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي (أيضا كانوا) والمغتربين المقيمين في البحرين أما للفئات الأخرى من العملاء فيجب على المرخص لهم القيام بإجراءات العناية الواجبة المعززة لهم. كما تضمنت المتطلبات السماح للمرخص لهم بالقيام بعملية الإلحاق الرقمي لجميع العملاء.

الشركات تحت التأسيس

أصدر المصرف في ديسمبر 2023 تعديلات على فصل الجريمة المالية من مجلد التوجيهات الأول والثاني لمصارف التجزئة التقليدية والإسلامية بخصوص تسهيل فتح الحسابات للشركات تحت التأسيس وذلك بعد دراسة الملاحظات المستلمة على الأوراق الاستشارية الصادرة والاجتماع مع المصارف بهذا الشأن.

تساهم هذه التعديلات في تسهيل عملية فتح الحسابات للشركات تحت التأسيس وجعلها أكثر انسيابية حيث تنص على أنه يجوز للمرخص لهم من مصارف التجزئة فتح حساب مصرفي لغرض ضخ رأس المال الأولي (حساب مصرفي لإيداع رأس المال) للشركات قيد التأسيس، ولكن لا يجوز إجراء أي تحويلات أو صرف للأموال من هذا الحساب المصرفي حتى يتم استيفاء جميع متطلبات العناية الواجبة بشكل كامل.

كما يجوز للمرخص لهم من مصارف التجزئة فتح حساب مصرفي منفصل لاستخدامه لأغراض مصاريف التأسيس وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها مع العميل وغيرها من المتطلبات.

تعديلات على فصل كفاية رأس المال للشركات الاستثمارية - المجلد الرابع

أصدر المصرف في فبراير 2023 تعديلات على فصل كفاية رأس المال للشركات الاستثمارية حيث تم خفض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للشركات الاستثمارية من الفئة 3 من 125 ألف دينار بحريني إلى 25 ألف دينار بحريني. بالإضافة إلى ذلك، يجب على تلك الشركات الاحتفاظ بأصول كافية تمثل 25% من نفقات التشغيل المتكبدة في السنة المالية السابقة في جميع الأوقات في شكل أصول نقدية أو أصول سائلة/حاضرة يمكن تحويلها إلى نقد على المدى القصير لتغطية مصاريف التشغيل.

الخدمات المصرفية المفتوحة

ورقة استشارية حول توسيع نطاق الخدمات المصرفية المفتوحة

يقوم المصرف بدراسة الملاحظات المستلمة على الورقة الاستشارية الصادرة في مارس 2023 والتي تتضمن تعديلات على المتطلبات الحالية المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة في فصل المتطلبات العامة للمصارف التقليدية والإسلامية من مجلد التوجيهات الأول والثاني وفصل الخدمات المصرفية

المفتوحة من مجلد التوجيهات الخامس وذلك للسماح للأشخاص الاعتباريين بالوصول إلى العروض المصرفية المفتوحة. تتناول التعديلات المقترحة المتطلبات التالية:

- تقوم المصارف بتزويد مقدمي خدمة بدء الدفع ومزودي خدمات معلومات الحساب بالوصول إلى المعلومات التي تخص عملائها من الأشخاص الاعتباريين بشرط موافقتهم.
- يقوم مقدمي خدمة بدء الدفع ومزودي خدمات معلومات الحساب بتطوير والاتفاق مع المصارف على مواصفات واجهة إدارة التطبيقات، وعملية إلحاق العملاء والخدمات ذات الصلة والمعايير التشغيلية المتوافقة مع المعايير والمبادئ الأمنية في إطار الخدمات المصرفية المفتوحة.
- البيانات المطلوب مشاركتها من قبل المصارف وطبيعة المنتجات والخدمات التي تخضع للمتطلبات المذكورة أعلاه.

ورقة استشارية: حول متطلبات الخدمات المصرفية المفتوحة

ضمن أهداف المصرف لتعزيز الإطار التنظيمي، أصدر المصرف في أكتوبر 2023 ورقة استشارية إلى مصارف التجزئة والشركات التي تقدم الخدمات المصرفية المفتوحة، تتضمن التعديلات التالية:

- إدخال تعديلات على متطلبات المصادقة للخدمات المصرفية المفتوحة لتنفيذ عملية إلحاق العملاء.
- إدخال تعديلات على متطلبات الإفصاحات العامة ومتطلبات إعداد التقارير الصادرة عن المصرف بشأن إحصاءات أداء واجهة إدارة التطبيقات (API).
- متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمصرف بشأن أداء الخدمات المصرفية المفتوحة من قبل مزودي خدمات معلومات الحساب (AISPs) ومزودي خدمات بدء الدفع (PISPs).

ويدرس مصرف البحرين المركزي مطالبة الجهات المرخصة والموجه إليهم هذا التعميم بتنفيذ المتطلبات وذلك اعتباراً من 1 أبريل 2024.

تعديلات على فصل الأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس

أصدر المصرف في مارس 2023 تعديلات على فصل الأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي بهذا الشأن. تتضمن هذه التعديلات إضافة فصل جديد عن عروض/طرح الرموز الرقمية (Digital Token Offerings)، ومراجعة لتعريف الأصول المشفرة ومتطلبات الأمن السيبراني.

كما أصدر المصرف في سبتمبر 2023 تعديلات على فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس تتضمن إضافة فصل جديد للممارسات السيبرانية الآمنة (Cyber Hygiene)

(Practices) واستخدام متطلبات المصادقة ذات العاملين (Two-factor authentication) على غرار ما تم إصداره لمرخصي المجلد الخامس.

شهادات موظفي الحكومة الصادرة عبر البوابة الإلكترونية الوطنية

ضمن إطار مبادرة الحكومة لتعزيز كفاءة وجودة خدماتها الإلكترونية، تم تحديث خدمة البوابة الإلكترونية الوطنية لإصدار شهادات الراتب / الخدمة المقدمة لموظفي الحكومة في إطار ديوان الخدمة المدنية، وعليه أصدر المصرف في نهاية شهر مارس 2023 تعميماً إلى جميع المرخص لهم بشأن شهادات موظفي الحكومة الصادرة من البوابة الإلكترونية الوطنية وذلك لإعلامهم بأنه ستكون النسخ الإلكترونية متوفرة فقط من الآن فصاعداً ولن يتم إصدار نسخ ورقية مما يفيد بوجوب قبول المرخص لهم للشهادات الإلكترونية لأي خدمات مالية ذات صلة يتم تقديمها لعملائهم. كما أرفق المصرف دليل المستخدم للخدمات وعينات من الشهادات الإلكترونية بهذا الشأن.

فصل الحوكمة

فصل الحوكمة المحدث - المصارف التقليدية والإسلامية

أصدر المصرف في مارس 2023 فصل الحوكمة المنقح للمصارف التقليدية والإسلامية من المجلد الأول والثاني من مجلد توجيهات المصرف والتعديلات ذات الصلة في فصل التقارير والإبلاغ وفصل إدارة المخاطر التشغيلية وفصل متطلبات الإفصاح العام.

ونصت المتطلبات على المصارف الالتزام اعتباراً من 1 أكتوبر 2023 وتقييم التغييرات المطلوبة على سياساتها وإجراءاتها وعملياتها وأنظمتها لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات المضافة وتزويد المصرف بتحليل للفجوات وخطة عمل للتنفيذ في 31 مايو 2023.

كما أصدر المصرف في نوفمبر 2023 تحديثاً على فصل الحوكمة المنقح للمصارف التقليدية والإسلامية من المجلد الأول والثاني يفصل فيه المتطلبات الخاصة بالمصارف المحلية "الجزء الأول" عن المتطلبات الخاصة بالفروع "الجزء الثاني" وذلك لجعل الفصل أكثر انسيابية وسهولة في التطبيق.

فصل الحوكمة المحدث - الشركات الاستثمارية

أصدر المصرف في يونيو 2023 فصل الحوكمة المنقح للشركات الاستثمارية من المجلد الرابع من مجلد توجيهات المصرف والتعديلات ذات الصلة في فصل التقارير والإبلاغ وفصل إدارة المخاطر، وذلك بعد الانتهاء من فترة الاستشارة ومراجعة الملاحظات المستلمة من القطاع.

وسوف تكون هذه المتطلبات سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2024 ويتعين على جميع الشركات تقييم التغييرات المطلوبة على سياساتها وإجراءاتها وعملياتها وأنظمتها لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات المضافة حديثاً وتزويد مصرف البحرين المركزي بتحليل للفجوات وخطة عمل للتنفيذ في موعد أقصاه 1 أكتوبر 2023.

ورقة استشارية: تحديث فصل الحوكمة لشركات التأمين والشركات المتخصصة

أصدر المصرف في يونيو ويوليو 2023 ورقتين استشاريتين لشركات التأمين والشركات المتخصصة من المجلد الثالث والخامس من مجلدات المصرف حول فصل حوكمة جديد معاد هيكلته يتناسب مع مدى تعقيد وحجم هذه الشركات وسوف يحل محل النسخة السابقة وذلك على غرار ما تم إصداره للمصارف والشركات الاستثمارية في وقت سابق من هذا العام.

برنامج تمكين لدعم القروض التعليمية للأطباء

أصدر المصرف في أبريل 2023 تعميماً إلى جميع مصارف التجزئة بخصوص برنامج دعم القروض التعليمية للأطباء حيث ستقوم وزارة الصحة بالتعاون مع تمكين بتقديم خطة جديدة لدعم حصول الأطباء البحرينيين على تعليم متخصص وسيتم التنسيق والترتيب مع مصارف التجزئة التي اتفقت مع تمكين للمشاركة في هذا البرنامج.

وعليه لن تخضع القروض المقدمة بموجب هذه الخطة لمتطلبات التمويل الاستهلاكي المنصوص عليها في القسم الخامس من فصل إدارة مخاطر الائتمان من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف الإسلامية والتقليدية.

قرار رقم (2) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام لائحة في شأن نظام حماية الودائع وحسابات

الاستثمار المطلقة الصادرة بالقرار رقم (34) لسنة 2010

أصدر المصرف في مايو 2023 القرار رقم (2) لسنة 2023 إلى جميع مصارف التجزئة حول تعديل بعض مواد القرار رقم (34) لسنة 2010 في شأن نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة وذلك بإضافة بعض البنود حول مساهمات المصارف والتغيرات الحاصلة في حالة تغيير رخصة مصرف من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.

تحويل رواتب الموظفين من قبل عملاء المصارف من الشركات

أصدر المصرف في مايو 2023 تعميماً إلى جميع مصارف التجزئة يلزمهم بإبلاغ عملائهم من الشركات الذين يقومون بتحويل الرواتب وغيرها من المدفوعات إلى موظفيهم للتأكد من أن تفاصيل التحويل بشأن المعاملات المرسلة للمصارف تصف بوضوح المكونات المختلفة لتحويل الأموال بحيث يكون المصرف

المتلقي قادرًا على التمييز بين مدفوعات الرواتب وغيرها من المدفوعات وذلك لتجنب الاستقطاعات الخاطئة لأقساط القرض.

ويعزو ذلك إلى علم المصرف بأن التحويلات أو المدفوعات غير المتعلقة بالرواتب التي يدفعها عملاء المصارف من الشركات لموظفيها يتم تصنيفها بشكل خاطئ على أنها تحويلات للراتب مما يؤدي إلى قيام بعض المصارف باستقطاع أقساط القروض من هذه التحويلات.

إجراء تحديثات على متطلبات المُمثلين المعيّنين من فصل المتطلبات العامة

أصدر المصرف في يونيو 2023 تحديثات جديدة على متطلبات المُمثلين المعيّنين من فصل المتطلبات العامة من مجلد توجيهات المصرف الثالث لشركات التأمين حيث تحل هذه المتطلبات محل المتطلبات الحالية في القسم (GR-9) من هذا الفصل وذلك بعد استشارة قطاع التأمين ودراسة والأخذ بالاعتبار الملاحظات المستلمة والاجتماع مع جمعية التأمين البحرينية بهذا الشأن. تضمنت التحديثات بعض التعديلات على المتطلبات في فصل التفويض وفصل أصول العميل وفهرس التعاريف. كما يجب على شركات التأمين غير القادرة على الالتزام الكامل بالمتطلبات الجديدة ضمان الالتزام الكامل بحلول 1 يناير 2024 وكذلك تقديم خطة عمل للتنفيذ إلى القسم المعني في المصرف في موعد أقصاه 31 أكتوبر 2023.

ورقة استشارية: مقترح إطار إدارة المخاطر الوطنية لأمن المعلومات

استلم المصرف من المركز الوطني للأمن السيبراني في وزارة الداخلية مسودة إطار إدارة المخاطر الوطنية لأمن المعلومات وعليه أصدر المصرف في شهر يونيو 2023 ورقة استشارية لجميع المرخص لهم بهذا الخصوص لإبداء ملاحظاتهم عليها. تهدف هذه المسودة إلى تحسين وتعزيز ضوابط الأمن السيبراني للمؤسسات العامة والخاصة في مملكة البحرين على المستوى الوطني من خلال تقديم إطار وطني لإدارة مخاطر أمن المعلومات حيث يعد قطاع الخدمات المالية أحد قطاعات البنية التحتية الوطنية الحيوية.

تتناول هذه الورقة الاستشارية المبادئ والعمليات والإجراءات لإدارة مخاطر المؤسسات، وتوفر منهجاً منظماً لتحديد وتقييم والحد من ومراقبة المخاطر في عملياتها وأنشطتها المختلفة. كما تعمل هذه الورقة كدليل للموظفين وأصحاب المصلحة المشتركين في أنشطة إدارة المخاطر وتضمن الاتساق والتوحيد في إدارة المخاطر في جميع أنحاء المؤسسة. وتقدم الورقة أيضاً خطوات عملية وحلول ملموسة، وتزود الممارسين بالأدوات اللازمة لتقييم المخاطر ونقاط الضعف، وأفضل نهج لتنفيذ تدابير أمنية متينة، مما يضمن المرونة في مواجهة التهديدات المتطورة باستمرار.

متطلبات المصادقة ذات العاملين المقترحة لمركزي المجلد الخامس

أصدر المصرف في يوليو 2023 التعديلات النهائية على متطلبات المصادقة ذات العاملين (Two-factor authentication) والتي يشار إليها أيضاً باسم (2FA) إلى شركات التمويل وشركات الصرافة ومزودي خدمات الدفع ومشغلي منصات التمويل الجماعي من مركزي المجلد الخامس وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي ودراسة الملاحظات المستلمة بهذا الشأن. هذا الإجراء هو إجراء حماية إضافي يقوم بتأمين حسابات الأشخاص حيث يجعل من الصعب على المخترقين إمكانية الوصول إلى حساباتهم على الانترنت. يجب على المرخص لهم بموجب هذه المتطلبات اتخاذ الإجراءات المناسبة للمصادقة على هوية عملائهم، كما يجب عليهم أيضاً، كحد أدنى، إنشاء ميزات أمان كافية لمصادقة العميل بما في ذلك استخدام عنصرين على الأقل من العناصر الثلاثة المذكورة في المتطلبات.

توزيعات وتحويل أرباح الأسهم

المصارف التقليدية والاسلامية

أصدر المصرف في أغسطس 2023 التعديلات النهائية على فصلي المتطلبات العامة وكفاية رأس المال من مجلد التوجيهات الأول (للمصارف التقليدية) والثاني (للمصارف الإسلامية) بشأن توزيعات وتحويل أرباح الأسهم وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المصرفي ودراسة الملاحظات المستلمة بهذا الشأن. تتضمن هذه المتطلبات من المصارف تقديم تفاصيل حول توزيعات الأرباح، وتأثيرها على نسبة كفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، ونسبة الرافعة المالية وغيرها من النسب، وتأثيرها على نتائج اختبار الإجهاد التي تثبت أن توزيعات الأرباح المقترحة لن تؤدي الاخلال بالمتطلبات الرقابية وغيرها من المتطلبات.

شركات التأمين

كما أصدر المصرف في نوفمبر 2023 ورقة استشارية بخصوص توزيعات وتحويل أرباح الأسهم لشركات التأمين حيث تضمنت الورقة الاستشارية إلزام شركات التأمين بتقديم تفاصيل حول توزيعات الأرباح، وتأثيرها على متطلبات نسبة كفاية رأس المال وهامش الملاءة المالية، وتأثيرها على نتائج اختبار الإجهاد التي تثبت أن توزيعات الأرباح المقترحة لن تؤدي إلى الاخلال بالمتطلبات الرقابية وغيرها من المتطلبات. وقد أصدر المصرف هذه الورقة الاستشارية لشركات التأمين على غرار ما تم إصداره للمصارف سابقاً.

ورقة استشارية: تعديلات على فصل كفاية رأس المال

ضمن مبادرات المصرف لتعزيز الإطار الرقابي والالتزام بمعايير بازل 3 الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، أصدر المصرف في أغسطس 2023 ورقة استشارية تتضمن تعديلات مختلفة على مخاطر الائتمان في فصل كفاية رأس المال من مجلد توجيهات المصرف الأول للمصارف التقليدية وملاحقه حيث سيحل الملحق الجديد (CA-2) محل الملحق الحالي وسيتم إضافة ملحق جديد (CA-Appendix 24).

مشروع قرار في شأن تنظيم حق الضمان على الحسابات لدى المؤسسات المالية والأوراق المالية

أصدر المصرف في سبتمبر 2023 ورقة استشارية حول مشروع قرار في شأن تنظيم حق الضمان على الحسابات لدى المؤسسات المالية والأوراق المالية والذي يتضمن شروط إنشاء حق الضمان وقواعد حقوق الضمان والحسابات المؤهلة للضمان وغيرها من المتطلبات.

فصل الشركات العائلية

أصدر المصرف في سبتمبر 2023 فصل جديد "فصل الشركات العائلية" (Family Office Module) وهي فئة جديدة مستحدثة من شركات الاستثمار ضمن المجلد الرابع من مجلد توجيهات المصرف حيث يُسمح لها بتقديم خدمات الاستثمار وإدارة الثروات للشركات العائلية التي تخضع لرقابة المصرف. وقد تم إعداد المتطلبات لتناسب مع نماذج الأعمال الخاصة بالشركات العائلية التي تقدم خدمات للعديد من العائلات الثرية مع الحفاظ على المتطلبات الرقابية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الداخلية. وستتمكن هذه الفئة من الشركات المرخص لها من تقديم خدمات استشارية حول إدارة الثروات، وإدارة الاستثمارات، وخدمات أمناء العهد، وإدارة المحافظ، وتقديم استشارات التأمين.

قرار رقم (45) لسنة 2023 بإصدار لائحة تحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعملية إصدار كل نوع منها

أصدر المصرف في سبتمبر 2023 قرار رقم (45) لسنة 2023 بشأن إصدار لائحة بتحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعملية إصدار كل نوع منها في مملكة البحرين، حيث تمت إضافة الأصول المشفرة التي تُحدد وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدرها المصرف في هذا الشأن ضمن الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول.

متطلبات تمويل الشركات/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصدر المصرف في أكتوبر 2023 تعميماً لجميع مصارف التجزئة حول المتطلبات النهائية بشأن تمويل الشركات/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك تماشياً مع المبادرات الحكومية المتخذة لدعم هذه الشركات. تتضمن المتطلبات الآتي:

1. يجب على مصارف التجزئة مراجعة أهداف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاقها مع الأخذ في الاعتبار مؤشر الأداء الرئيسي لاستراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية المتمثل في نسبة 20% من التمويل المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة من محفظة التمويل المحلية بحلول نهاية عام 2025. ويتوقع المصرف أن تصل المصارف التي تقدم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى النسب الدنيا التالية:

- 5% بحلول 31 ديسمبر 2023.
 - 10% بحلول 31 ديسمبر 2024.
 - 20% بحلول 31 ديسمبر 2025.
2. إنشاء إدارة منفصلة أو وحدة منفصلة داخل إدارة الائتمان لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و
3. تطوير سياسات ومنتجات محددة لتلبية الاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة ولتنمية محفظة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعديلات على فصل الجريمة المالية عند اعتماد المرخص لهم على أطراف خارجية للقيام بالعناية الواجبة للعميل (Third Party Reliance)

أصدر المصرف في أكتوبر 2023 تعديلات على فصل الجريمة المالية لجميع المرخص لهم تتضمن القيام بإجراءات معينه في حال اعتمادهم على مؤسسة مالية خاضعة للرقابة (طرف ثالث) لإجراء وتنفيذ العناية الواجبة للعملاء وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي وأخذ ملاحظاتهم ودراساتها.

في مثل هذه الحالات تكون للمؤسسة المالية (الطرف الثالث) علاقة عمل قائمة مع العميل وتكون مستقلة عن علاقة العميل مع المرخص له حيث يقوم الطرف الثالث في هذه الحالة بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة الخاصة به تجاه العميل. يختلف هذا عن عملية الإسناد/ الاستعانة بمصادر خارجية حيث يقوم المرخص له بمراقبة وتوجيه الطرف الثالث من أجل التنفيذ الفعال لإجراءات العناية الواجبة تجاه العميل وفقاً للإجراءات التي يحددها المرخص له.

تنص المتطلبات، بأن تظل المسؤولية النهائية على عاتق المرخص له للالتزام بتدابير العناية الواجبة تجاه العميل في حالة الاعتماد على أطراف أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تمنع المتطلبات الاعتماد على أطراف ثالثة للقيام بإجراءات العناية الواجبة المعززة، ولكن يمكن للمرخص له الاتفاق معها للحصول على الوثائق أو المعلومات اللازمة.

قرار رقم (54) لسنة 2023 بإصدار لائحة قواعد وإجراءات عمليات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية

أصدر المصرف في أكتوبر 2023 القرار رقم (54) لسنة 2023 بشأن قواعد وإجراءات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي، وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي واستلام الملاحظات ودراساتها.

تسري أحكام اللائحة المرافقة للقرار على كافة الجهات والأشخاص المعنيين بشأن عروض أو عمليات الاستحواذ أو الاندماج التي ينتج عنها السيطرة على أسهم الشركات المساهمة المدرجة في السوق

وعمليات الاندماج التي تكون الشركة المساهمة المدرجة طرفاً فيها سواء كانت شركة دامجة أو شركة مندمجة.

ورقة استشارية: نسبة إجمالي الأقساط والحد الأقصى للمدة

أصدر المصرف في نوفمبر 2023 ورقة استشارية تتضمن تعديلات على فصل المخاطر الائتمانية بشأن نسبة الأقساط الشهرية إلى صافي إجمالي الراتب والحد الأقصى للمدة المطبقة على التمويل الاستهلاكي، لمصارف التجزئة وشركات التمويل. تضمنت الورقة الاستشارية التالي على سبيل المثال لا الحصر:

- يجب على المصارف وشركات التمويل التواصل عبر البريد الإلكتروني/الرسائل النصية القصيرة لإعطاء الخيار لجميع عملاء التمويل للقروض القائمة بقبول أو رفض إعادة الهيكلة التلقائية لمدة عشر سنوات؛
 - لا يجوز النظر في عملية إعادة الهيكلة هذه أو استخدامها في أي تخفيض إلى المرحلة الثانية في المستقبل بسبب الطبيعة الاستثنائية لهذا المتطلب.
 - تخفيض نسبة الأقساط الشهرية إلى صافي إجمالي الراتب من 50% إلى 40% وزيادة فترة السداد من 7 سنوات إلى 10 سنوات، كما يجب احتساب فترة القرض التي انقضت بالفعل ضمن مدة العشر سنوات؛
 - يمكن للمصارف وشركات التمويل فرض رسوم إعادة الجدولة المناسبة المسموح بها وفقاً للحد الأقصى للرسوم والمصاريف في مجلد التوجيهات.
 - لا تنطبق المدة الجديدة على التعرضات ضمن المرحلة 3؛
 - لا يجوز للمصارف وشركات التمويل زيادة أسعار الفائدة عند إعادة هيكلة التسهيلات القائمة إلى هذه المدة الجديدة؛
- وقد قام المصرف بدراسة الملاحظات الواردة من القطاع المالي، واجتمع مع المصارف وينتظر حالياً مقترحاً من جمعية مصارف البحرين.

فصل المتطلبات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أصدر المصرف في نوفمبر 2023 فصل المتطلبات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المتعلق بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) لجميع الشركات المدرجة والمصارف وشركات التأمين وشركات التمويل والشركات الاستثمارية فئة 1 و2 وذلك بعد الانتهاء من فترة استشارة القطاع والأخذ بالاعتبار ردود وملاحظات القطاع المالي على الورقة الاستشارية الصادرة بهذا الشأن.

وأعلم المصرف المرخص لهم بأنه خلال السنوات الأولى من تنفيذ متطلبات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، قد تكون هناك تحديات تتعلق بالبيانات والمنهجية. ومع ذلك، يجب على الشركات اتخاذ جميع الخطوات المناسبة للإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية باستخدام طرق بديلة أو آليات إبلاغ

مبسطة حيث يظل هذا الإفصاح عادلاً وواضحاً وغير مضللاً. ويجب على الشركات أيضاً أن تشرح بشكل مناسب أي قيود على قدرتها على الإبلاغ والخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجة هذه القيود.

كما عقد المصرف جلسة حوارية بالتعاون مع وزارة التنمية المستدامة للتباحث مع القطاع حول هذا الشأن قبل إصدار التوجيهات بشكل نهائي.

تسري المتطلبات المذكورة أعلاه اعتباراً من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (أي أنه سيكون موعد أول تقرير للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 في العام 2025). كما سيتم دمج الفصل الخاص بالمتطلبات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن مجلد جديد "المجلد المشترك" ضمن مجلد توجيهات المصرف.

تعديلات على فصل عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Module TMA)

أصدر المصرف في نوفمبر 2023 تعديلات على القسم (TMA-2.2) الخاص بالمستشار المهني المستقل وموافقة المساهمين وبشأن تشكيل لجنة مستقلة من مجلس الإدارة للقيام بمسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالعرض من الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions (Module TMA)) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي ودراسة الملاحظات المستلمة.

احتساب تكلفة التأمين على القروض/التمويلات

متطلبات جديدة: المصارف التقليدية والإسلامية

أصدر المصرف في ديسمبر 2023 متطلبات جديدة في فصل أخلاقيات العمل والسوق من مجلد التوجيهات الأول والثاني في القسم BC-4.21 وذلك بعد دراسة الملاحظات المستلمة على الأوراق الاستشارية الصادرة في هذا الشأن والاجتماع مع المصارف وجمعية مصارف البحرين وجمعية التأمين البحرينية وشركات التأمين بهذا الشأن.

تتضمن هذه المتطلبات احتساب تكلفة التأمين على القروض والتمويلات من قبل المصارف ومنهجية احتساب مبلغ التغطية التأمينية ومتطلبات الإفصاح وحقوق العميل في هذا الشأن.

ورقة استشارية: شركات التمويل

أصدر المصرف في ديسمبر 2023 ورقة استشارية إلى شركات التمويل حول احتساب تكلفة التأمين على القروض على غرار ما تم إصداره للمصارف مسبقاً. قام المصرف بإضافة هذه المتطلبات في فصل أخلاقيات العمل والسوق من مجلد التوجيهات الخامس لشركات التمويل والتي تضمنت احتساب تكلفة التأمين على القروض من قبل شركات التمويل ومنهجية احتساب مبلغ التغطية التأمينية ومتطلبات الإفصاح وحقوق العميل في هذا الشأن.

ورقة استشارية: متطلبات التأمين على الحياة والتأمين المرتبط بالوحدة

ضمن جهود المصرف المركزي لتعزيز إطاره الرقابي، أصدر المصرف في ديسمبر 2023 ورقة استشارية حول باب جديد (BC-5) بشأن "التأمين على الحياة والتأمين المرتبط بالوحدات" ضمن فصل أطلاقيات العمل والسوق – من المجلد الثالث من مجلد توجيهات المصرف. يتضمن الباب الجديد مقترح متطلبات تصميم المنتج والإشراف عليه، والتسعيرة والشروط والأحكام، والمطالبات، وبيع المنتجات والإفصاحات، وإخطارات العملاء وغيرها من المتطلبات الأخرى.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام مصرف البحرين المركزي والجهات الحكومية الأعضاء بلجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الانتهاء من اعداد تقرير المتابعة الخامس لتقييم إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة خلال العام 2023. وسيتم مناقشة المسودة النهائية لتقرير التقييم المشترك واعتمادها في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيعقد في خلال شهر مايو 2024. وقد أبرز تقرير المتابعة المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الجهات المختصة لمواكبة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وواصلت إدارة المتابعة تعزيز أدوات الإشراف والرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إصدار تقارير شهرية للأصول المجمدة ووفقاً لأنظمة العقوبات المالية العالمية لمراقبة مثل هذه الاصول بعناية.

وقامت الإدارة بزيارات التفتيش الميدانية على المصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف والتي تهدف لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. ويتم التركيز في الزيارات الميدانية على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط وبالتالي دعم جهود المصرف الرامية الى تعزيز إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد قام مصرف البحرين المركزي خلال هذا العام بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وتخصيص الكوادر المختصة اللازمة لاستيفاء متطلبات مختلف المعايير المتعلقة بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي وبالإضافة إلى المشاركة في مختلف التقييمات الدولية المتعلقة بتلك المعايير. وعليه، فقد ساهمت الإدارة بالتنسيق مع الإدارات الأخرى بالمصرف في الإجابة على الاستفسارات وتجميع البيانات المتعلقة بتقييم الإجراءات التي يتم تنفيذها لتطبيق التبادل التلقائي للمعلومات بمملكة البحرين. وقد خلصت نتائج التقييم بأن المصرف يمتلك استراتيجية شاملة للامتثال

للمعايير الآتفة الذكر بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير بشكل صحيح. وحصلت مملكة البحرين على درجة التزام فيما يتعلق بمدى فاعلية تطبيق المعايير.

وقد خضعت مملكة البحرين لتقييم مدى فاعلية تطبيق التبادل التلقائي للمعلومات حيث خلصت نتائج التقييم بأن مصرف البحرين المركزي يمتلك استراتيجية شاملة للامتثال للمعايير بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير بشكل صحيح. والجدير بالذكر بأنه تم تقييم المملكة بأنها على "المسار الصحيح" وهو أعلى تقييم ممكن الحصول عليه فيما يتعلق بمدى فاعلية تطبيق المعايير الآتفة الذكر. وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باعتماد التقييم ونشره في نوفمبر 2023.

وعلى صعيد معايير الجوهر الاقتصادي، فقد خضعت مملكة البحرين لعملية تقييم كفاءة الآلية المتبعة في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية لمتطلبات المعايير وقد خلصت نتائج التقييم بأن المصرف يمتلك آلية مراقبة مجهزة بالكامل والقدرة اللازمة لتقييم المخاطر المتعلقة بالتقارير المعنية.

وتطبيقاً للمعايير السابقة الذكر، فقد قام المصرف بجمع التقارير المطلوبة من المؤسسات المالية المعنية والمتعلقة بمعايير الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) وإرسالها إلكترونياً إلى الدول المعنية. كما قام المصرف بجمع التقارير من المؤسسات المالية المعنية وتقييم المخاطر المتعلقة بمعايير الجوهر الاقتصادي. وتلخصت نتائج التقييم بأن المؤسسات المالية الآتفة الذكر مستوفية لمعايير الجوهر الاقتصادي.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للابتكار في السوق المحلي من خلال استخدام تقنيات الرقابة القائمة على المخاطر.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارات الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام 2023:

1. **المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs):** واصلت إدارة الرقابة المصرفية مراقبتها الصارمة على المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية D-SIBs من خلال إدارات الرقابة المصرفية التقليدية. وشمل ذلك مراجعات ربع سنوية للأداء المالي، واجتماعات احترازية نصف سنوية، وتحليل سنوي مفصل لخطط التعافي والحل الخاصة بها (RRPs).

2. تنفيذ مبادرات جديدة: كجزء من نهج المصرف الرقابي الاستباقي والتعاوني لإيجاد حلول للقضايا الناشئة في القطاع المصرفي، قام المصرف بإجراء مناقشات عدة مع جمعية مصارف البحرين لإنشاء مركز عمليات الاحتيال (Fraud Operations Center). ويهدف هذا المركز إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة لقضايا الاحتيال بالإضافة إلى التدابير الاحترازية المضادة، مما يعزز الرقابة على تحويلات الأموال الاحتيالية داخل مملكة البحرين. بالإضافة إلى ذلك، تعاون المصرف مع المصارف لتعزيز الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يتماشى مع أحدث المعايير الدولية.

3. انكشافات المصارف على الأطراف ذات العلاقة: واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراقبتها المنتظمة لانكشافات المصارف المحلية على الأطراف ذات العلاقة بها بهدف الحد من مخاطر التركيز وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عن المصرف.

4. مراقبة الانكشافات العقارية: من خلال التركيز على السيطرة على المخاطر في القطاعات المتقلبة، واصلت إدارات الرقابة المصرفية بالمصرف مراقبة الانكشافات العقارية للمصارف بشكل ربع سنوي للحد من مخاطر التركيز في القطاع العقاري.

5. مراقبة محفظة الديون المتعثرة: واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراقبتها وتقييمها لمحفظة القروض المتعثرة بشكل ربع سنوي، بما في ذلك النظر في أي آثار ما بعد Covid-19 عند تقييم المحفظة. وبناء على هذه التقييمات، قامت المصارف وشركات التمويل باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة بناء على تعليمات المصرف للحد من النمو المحتمل لمخاطر الديون المتعثرة.

6. الاجتماعات الاحترازية: كجزء من ممارساتها الرقابية، عقدت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية 47 اجتماعًا احترازيًا خلال العام. وقد شملت الاجتماعات نقاش أداء المرخص لهم في العام السابق، وتوجههم الاستراتيجي للمستقبل وغيرها من القضايا الرقابية ذات الصلة. وتضمنت هذه الاجتماعات أيضًا اجتماعات نصف سنوية مع المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs).

7. اجتماعات حول البيانات المالية: استمرت إدارات الرقابة المصرفية بعقد اجتماعات ثلاثية بشكل سنوي مع المصارف والشركات المالية بحضور المدققين الخارجيين لمناقشة النتائج المالية للسنة قبل اعتمادها من قبل مجالس إدارات المصارف والموافقة عليها. وشملت المناقشات قائمة المخصصات ومدى كفايتها والتحركات في الأصول المتعثرة، وممارسات التقييم، وإثبات الدخل، وتوزيعات الأرباح المقترحة، من بين أمور أخرى.

8. اجتماعات الكليات الاشرافية: شارك المصرف في اجتماعات الكليات الاشرافية التي نظمتها السلطات الرقابية المحلية في كل من المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، بهدف تعزيز الاشراف عبر الحدود على فروع المصارف الأجنبية المرخصة.

9. إطار العمل المصرفي المفتوح (Open Banking): واصلت إدارة الرقابة المصرفية بالتعاون مع وحدة التكنولوجيا المالية وإدارة تقنية المعلومات في المصرف مراقبة تنفيذ مراحل إطار العمل المصرفي المفتوح الجديد في المملكة من قبل المرخص لهم لضمان امتثالهم لمتطلبات المصرف.

10. الدراسات/الاستطلاعات: قامت إدارات الرقابة المصرفية بالقيام بعدد من الاستطلاعات خلال العام في إطار سعيهم لتعزيز جودة الخدمات المصرفية وضمان ضوابط كافية لحماية مصالح العملاء، وشملت هذه الدراسات تمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والتغيرات في أسعار الفائدة من قبل المصارف، والامتثال لإرشادات الاحتياطي في (Apple Pay)، وكيفية إجراء الحسابات المتعلقة بخطة الدفع السهلة لبطاقات الائتمان، وعملية الإلحاق الرقمي للعملاء من ضمن أمور أخرى.

11. مجالس الإدارة والهيكل الإداري: واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراجعة التقارير السنوية لحكومة الشركات والهيكل التنظيمي لمجالس إدارة المصارف وشركات التمويل. وشمل ذلك تقييم أداء مجلس الإدارة، وحضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس، وهياكل اللجان الفرعية التابعة للمجلس، وتعيين أعضاء مستقلين من ضمن أمور أخرى. كما قامت الإدارات أيضًا خلال هذا العام بتقييم امتثال المصارف لمتطلبات وارشادات وحدة الضوابط عالية المستوى (High Level Controls) المعدلة والتي تضمنت أيضًا قوانين جديدة بشأن السلوك الأخلاقي والإبلاغ عن المخالفات.

12. الالتزام بميثاق أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات: واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراقبتها للالتزام المرخص لهم ببنود الميثاق، وذلك بهدف ضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات والتصرف بشكل عادل ومسؤول في التعامل مع العملاء.

13. اجتماعات حول التركيز على العملاء وتعزيز ثقافة الامتثال: عقدت إدارات الرقابة المصرفية اجتماعات مع المصارف للتأكيد على ضرورة قيام الإدارات العليا للمصارف بنشر ثقافة التركيز على العملاء في المؤسسة إلى جانب تحسين جودة تقديم الخدمات وضمان المساءلة والمسؤولية الإدارية عن أوجه القصور في خدمة العملاء. كما تمت مناقشة ضرورة سرعة حل شكاوى العملاء.

علاوة على ذلك، طلب من المصارف أيضاً تقديم عروض حول تعزيز ثقافة الامتثال والسلوك الأخلاقي في مؤسساتهم.

بهدف تقليل المخاطر على النظام المالي والمستهلكين وتعزيز الشفافية وضوابط السوق، واصل مصرف البحرين المركزي رقابته الصارمة والإشراف على امتثال المرخص لهم بمتطلبات المصرف تماشياً مع إرشادات بازل 3.

14. الإفصاح العام من قبل المصارف: واصلت إدارات الرقابة بشكل مستمر بالإشراف على امتثال المصارف لمتطلبات الإفصاح العام الصادرة عن المصرف، بما في ذلك تقييم تقارير المدققين الخارجيين السنوية لضمان الشفافية والإفصاحات الكافية لأصحاب المصلحة.

15. الاجراءات التنفيذية: سعياً للحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي والمستهلكين، قام المصرف بفرض معايير الامتثال من خلال آليات ومعايير فعالة. وبناء على ذلك، وكما هو منصوص عليه في المادة 38 من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية في المصرف باتخاذ 15 إجراء جزائي ضد مجموعة من المرخص لهم، بما في ذلك فرض غرامات مالية خلال العام 2023.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

ركزت إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية ("IFISD") خلال عام 2023 على تعزيز الإشراف على كل من المصارف ومقدمي الخدمات المساعدة، مع ضمان تطوير الموظفين من خلال مختلف أنواع برامج التدريب. وقد قامت الإدارة بزيادة التعاون مع الإدارات الرئيسية في مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك إدارات السياسات والتراخيص والشكاوى والخدمات المصرفية.

ومع زيادة عدد الشركات المرخص لها بتقديم الخدمات المساعدة، أنشأ مصرف البحرين المركزي وحدة مخصصة تحت الإدارة مسؤولة عن الإشراف على هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، التفت الإدارة بالعديد من الشركات المصرفية المفتوحة للتعرف على التحديات التقنية لتحسين تجربة رحلة العميل في الخدمات المصرفية المفتوحة. كما عمل مصرف البحرين المركزي أيضاً على تخفيف العقوبات الحالية بما في ذلك رحلة العميل وعملية مصادقة العميل. بالإضافة إلى ذلك، تعاونت الإدارة مع وحدة السياسات ووحدة التكنولوجيا المالية والابتكار لتعزيز إطار العمل المصرفي المفتوح، بالإضافة إلى مجلد التوجيهات بما في ذلك القواعد المتعلقة بالأمن السيبراني، والتغطية التأمينية على تسهيلات التمويل، وتقييمات الأرباح، بالإضافة إلى تحديثات لعائدات المعلومات الاحترازية للمصارف الإسلامية، لتعكس أي معايير محاسبية أو تغييرات في القواعد. ساهمت الإدارة في تقييم الطلبات الجديدة للعديد من الشركات التي تسعى للحصول على ترخيص من مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك AISP/PISP، وشركات الاستشارات

الشرعية، ومنصات التمويل الجماعي ومقدمي خدمات الدفع.

كما تحرص الإدارة على أن تكون على اطلاع بالتغييرات في السوق والمخاطر الناشئة التي تتعرض لها الشركات المرخص لها. وبالنظر إلى ذلك، عقدت الإدارة اجتماعات متعددة مع المرخص لهم، مع التركيز خلال العام على إدارة مخاطر الاحتيال ومركزية العملاء. ووجهت الإدارة المصارف إلى تنفيذ أنظمة متقدمة لرصد الاحتيال بناءً على التعلم الآلي، وحثت المصارف على تعيين مسؤولي مخاطر الاحتيال لمراقبة حوادث الاحتيال بشكل فعال. حيث عملت الإدارة مع الإدارات الاشرافية الأخرى في مصرف البحرين المركزي على إنشاء نهج إشرافي مركز يساعد على الاشراف الاستباقي على المرخص لهم.

ركزت الإدارة على تطوير مهارات موظفيها من خلال تسجيلهم في الدورات التدريبية لمعهد BIBF (المهارات التقنية والشخصية). وقد شارك موظفي الإدارة في مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية افتراضية وفعالية، بما في ذلك برامج مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي عبر الإنترنت التي تغطي المواضيع الرئيسية المتعلقة بتعافي المصارف وتسويتها، والحوكمة البيئية والاجتماعية. كما حضر أحد موظفي الإدارة برنامج تدريب المشرفين المصرفيين الذي قدمته أكاديمية MAS، في حين حضر اثنان من الموظفين برنامج تهيئة رؤساء الخدمات المصرفية للأفراد وبرنامج تهيئة مدراء إدارة المخاطر الذي عقده صندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي.

واستقبلت الإدارة وفود من الخارج نظراً لأهمية تبادل الخبرات مع الجهات التنظيمية الزميلة، لمواصلة تعزيز الرقابة على مقدمي الخدمات والمصارف الإسلامية، من أجل ضمان النمو في القطاعات محلياً وعلى المستوى الإقليمي. استقبلت الإدارة خلال عام 2023 وفوداً من الأردن والجزائر وقد استفاد جميع الحضور من النقاشات التي جرت في هذه اللقاءات.

إدارة التفتيش

أنهت إدارة التفتيش 51 زيارة تفتيشية خلال العام 2023 موزعة على أنواع مختلفة من المؤسسات المرخص لها، بما في ذلك المصارف وشركات التأمين وشركات الاستثمار والتراخيص ذات الطبيعة الخاصة وشركات أسواق رأس المال من خدمات الأصول المشفرة وتعهدهات الاستثمار الجماعي (CIUs) وقد أجريت الزيارات باستخدام إطار إشرافي قائم على المخاطر ومصمم لتحقيق الأهداف الإشرافية وتقييم متانة إطار المراقبة في المؤسسات المرخص لها الذين تم تفتيشها.

ومن بين الزيارات التفتيشية، كانت 53% زيارات موضوعية للتحقيق في جوانب خاصة مثل حماية المستهلك، وحوكمة الشركات، وإدارة مخاطر الاحتيال، ومخاطر نظام الدفع، وخدمات المصارف المراسلة، وهياكل المجموعات عبر الحدود ومراجعة صحة مجموعة واسعة من شكاوى العملاء.

الإطار القائم على مخاطر (CMORTALE)

طبقت الإدارة خلال الزيارات التفتيشية الإطار القائم على مخاطر (CMORTALE) والذي يشمل عناصر التقييم التالية - كفاية رأس المال، كفاءة الإدارة، المخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر، الشفافية والإفصاح، جودة الأصول، السيولة، والإيرادات. وتهدف المنهجية المتبعة في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي الى تعزيز سلامة ومثانة المؤسسات المالية. وتشمل نتائج إجراءات التفتيش حث المؤسسات المرخص لها على ضمان الإدارة الفعالة للإجراءات التنظيمية اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي عن طريق الحد من مخاطر الإعسار وحالات الخسائر التي يتعرض لها المودعين أو المستثمرين؛ وبالتالي، ضمان حماية المستهلك وتخفيف أي خسارة محتملة لثقة السوق.

ونظرا للمشهد التنظيمي العالمي المتطور باستمرار، والمخاطر الناشئة، والتصريحات المختلفة الصادرة عن هيئات وضع المعايير العالمية مثل لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي (BCBS)، واصلت إدارة التفتيش جهودها خلال العام لوضع وتعزيز منهجيتها لتصنيف المخاطر لتقييم الأعمال التجارية، ومراقبة فشل الرقابة والمخاطر النظامية للمؤسسات المرخص لها، وتقييم المخاطر الناشئة من المنتجات المالية المبتكرة.

إعادة تصميم وصياغة تقارير التفتيش

خلال العام، قامت الإدارة بإعادة تصميم نموذج تقارير التفتيش. ويتوافق الشكل الجديد مع المبادرة الإشرافية القائمة على المخاطر والذي يعتمد على تنسيق جدولي لتقديم ملاحظات التفتيش بما يتماشى مع أهداف الإشراف الخاصة بمصرف البحرين المركزي. كما تم تطوير جدول تصنيف مفصل للمخاطر لدعم إعداد التقارير الجديدة، حيث تمت موافقة عناصر المخاطر مع النموذج الإشرافي لتصنيف المخاطر.

مراجعة نماذج الأعمال

تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن BCBS، تم تطوير وتنفيذ منهجية محسنة لمراجعة نموذج الأعمال كجزء من عملية التفتيش لتقييم استدامة نماذج الأعمال الخاصة بالمرخص لهم. ويحدد إطار تقييم نموذج الأعمال نقاط الضعف في نموذج الأعمال مثل توقعات الأعمال غير الواقعية، والرغبة في المخاطرة غير المستدامة، وتراجع المركز التنافسي، وأوجه القصور في الإدارة، وعدم الاهتمام الكافي باحتياجات المستهلكين.

الرقمنة

ومع دخول المصارف الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية إلى القطاع، طورت إدارة التفتيش إطاراً لتقييم المصارف الرقمية ومقدمي الخدمات المساعدة. يتضمن الإطار الجديد مكونات مراجعة إضافية مثل المراجعة الأمنية لتطبيقات الهاتف المحمول بناءً على إطار MASVS الخاص بـ OWASP، الإطار المصرفي المفتوح، وتقييم الاحتيال عبر الإنترنت.

تم تعزيز تدقيق مقدمي خدمات الأصول المشفرة الخاضعين للتنظيم من خلال استكمال امتثالهم لوحدة الأصول المشفرة (CRA) الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى التزامهم بالمعايير العالمية مثل معايير أمان العملات المشفرة (CCSS) فيما يتعلق بضوابط المحفظة، المصادقة (مثل ترتيبات Sig المتعددة)، وتعقيم البيانات وإثبات متطلبات الاحتياطات.

ومع النمو السريع في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية، ركزت مراجعات الفحص الموقعي على أنواع مختلفة من مقدمي خدمات الدفع بما في ذلك المصارف المصدرة والمستحوذة وبوابات الدفع ومقدمي خدمات الدفع الوسيطة. تم توسيع نطاق الأمر نفسه أيضًا ليشمل تطبيق مفهوم Insurtech من قبل بعض حاملي تراخيص التأمين الذين يقدمون الخدمات للعملاء عبر وسائل الإنترنت مثل مواقع الويب وروبوتات الدردشة الآلية. علاوة على ذلك، تم تعزيز المراجعات الميدانية لتشمل مراجعة أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML) من قبل المرخص لهم.

تقييم مخاطر الأمن السيبراني

وقد أدت رقمنة القطاع المالي إلى زيادة التركيز على مخاطر الأمن السيبراني والضوابط المرتبطة بها. قامت إدارة التفتيش خلال العام بدمج إطار تقييم الأمن السيبراني الخاص بها مع إطار إدارة المخاطر التابع للمركز الوطني للأمن السيبراني. علاوة على ذلك، واصلت الإدارة جهودها لتعزيز برنامج تدقيق الأمن السيبراني واختبرت بشكل تجريبي العديد من الأدوات والمنصات المتخصصة في ضوابط الأمن السيبراني من خلال تقييم السطح الخارجي للمرخص لهم ومسح أصولهم الخارجية أو المتاحة للجمهور؛ لتتمكن الإدارة من الحصول على رؤية أوضح عن أصول وأسطح الهجوم، وفي الوقت نفسه، السماح بتحليل أقران المرخص لهم داخل نفس القطاع وقياس مخاطر الأمن السيبراني.

حماية المستهلك

لتحقيق الهدف الإشرافي الأساسي المتمثل في حماية المستهلك، واصلت إدارة التفتيش إجراء فحص ممارسات حماية المستهلك للمؤسسات المرخص لها باستخدام إطار تقييم مفصل يشمل مراجعة الاستراتيجية والحوكمة والثقافة وملاءمة تصميم المنتج والمعاملة العادلة والمنصفة للمستهلكين والإفصاح وخصوصية البيانات. كما قامت الإدارة بتوسيع جهودها لتقييم مدى التزام المرخص لهم بقانون حماية البيانات الشخصية (القانون رقم 30 لسنة 2018).

وعلى صعيد خاص، أجرت إدارة التفتيش تمريناً موضوعياً لفحص دقة أقساط التأمين التي تفرضها مصارف التجزئة على قروض العملاء، وما إذا كان قد تم تمريرها بطريقة عادلة ومنصفة. وبناءً على نتائج التفتيش، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات إلى المرخص لهم المعنيين لتعزيز ممارساتهم.

إجراءات التفتيش

واصلت إدارة التفتيش جهودها لتعزيز إجراءات الفحص. وتضمنت المبادرات في هذا السياق تقديم إطار تقييم لمخاطر التدخل، وتحسينات في التفتيش الميداني لمعايير الأمن في أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف وتعزيز إجراءات اختبار التحمل ومراجعة عملية تقييم ملاءمة رأس المال (ICAAP). وفي ضوء اعتماد التكنولوجيا، والحوسبة السحابية، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات، قامت الإدارة بتعزيز إطار تقييم المنتجات الجديدة الخاص بها. بهدف التكيف مع الإطار التنظيمي المتغير، قامت الإدارة بتوسيع إطار التفتيش ليشمل تقييم الفجوة في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للمرخص لهم.

مبادرات التطوير المهني المستمر CPD

إيماناً راسخاً بالتطوير المهني واستجابة للتركيز التنظيمي الأكبر على ممارسات الإدارة السليمة للمخاطر داخل القطاع المالي والتحديات الناجمة عن تعطيل النماذج المالية التقليدية مع ظهور التكنولوجيا المالية، واصلت إدارة التفتيش جهود التطوير المهني المستمر (Continuous Professional Development (CPD)) من خلال تحديد وتنفيذ التدريب وبرامج التطوير المصممة لتزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرة اللازمة لتقييم ممارسات إدارة المخاطر بشكل فعال والاتجاهات الناشئة في القطاع المالي.

بالإضافة إلى التدريب الفردي القائم على احتياجات أعضاء فريق التفتيش، حضر العديد من الموظفين برنامج تنمية المهارات الإشرافية التابع لمصرف البحرين المركزي وبرنامج التدريب على المحاسبة الجنائية خلال العام.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2023، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع المالي الأخرى في البحرين. وقد تم استكمال الخطة بالشكل الذي يُمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، وذلك من خلال الترخيص للمزيد من المؤسسات المالية والتشجيع على تنوع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، إضافةً إلى تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها. وقد تم الاعتماد على قاعدة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولاً بأول، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الملائمة من أجل التأكد من التقيد والوفاء بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، والتي بدورها تعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي

تحديث مجلد التوجيهات السادس الخاص بمظلة الرقابة والاشراف على قطاع رأس المال

- تم التعديل على الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering) Module ("AML") (Combating Financial Crime) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف في سبتمبر 2023، حيث تم إلغاء المتطلبات المنصوص عليها في القاعدة AML-1.4.14 والتي توجب حصول المرخص لهم على موافقة المصرف المسبقة قبل الإلحاق الرقمي للعملاء المقيمين خارج دول الخليج. كما تم إجراء تعديل على فصل مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية في أكتوبر 2023 بما يتماشى مع التوصية 17 من مجموعة العمل المالي (FATF)، بشأن تمكين الشركات المرخص لها بالاعتماد على أطراف ثالثة في استكمال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء (Customer Due Diligence).
- تم تضمين بعض التحديثات بتاريخ 12 نوفمبر 2023 في الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions (TMA) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، والتي تشمل تعديلات في القسم الخاص بمتطلبات القسم TMA-2.2 "الاستشارة المستقلة وموافقة المساهمين"
- أصدر المصرف تعديلات على الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset (CRA) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، حيث تم تضمين بعض التحديثات لتعزيز الإطار التنظيمي بما يتماشى مع التطورات في القطاع وأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى استحداث فصل خاص بطرح الأدوات الرمزية المالية (Digital Token Offering (DTO). كما تم أخذ مرنّيات وملاحظات الجهات والشركات المعنية بعين الاعتبار، بعد أن تم إصدار ورقة استشارية بتاريخ 7 أغسطس 2022 بشأن التعديلات المقترحة.

التحديث على قرارات مصرف البحرين المركزي

- تم اصدار قرار رقم (1) لسنة 2023 بتاريخ 16 فبراير 2023 لتحديد فئات الرسوم ومقابل الخدمات المستحقة عن التراخيص والخدمات التي يقدمها مصرف البحرين المركزي، والذي يلغى على أثره القرار (1) لسنة 2007، بتحديد فئات الرسوم ومقابل الخدمات المستحقة عن التراخيص والخدمات المقدمة من المصرف.
- أصدر مصرف البحرين المركزي القرار رقم (54) لعام 2023، بتاريخ 26 أكتوبر 2023، بشأن لائحة قواعد وإجراءات عمليات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية ("بورصة البحرين")، بناءً على المادة (93 مكرراً) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006، وبناءً على المادة (319 مكرراً) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون (21) لسنة 2001 وتعديلاته، والذي يتضمن أنواع

عروض الاستحواذ أو عمليات الاستحواذ الذي ينتج عنها السيطرة على أسهم الشركة وعمليات الاندماج التي تكون الشركة طرفاً فيها سواء كانت شركة دامجية أو شركة مندمجة، والمتطلبات المنطبقة لكل منها.

- أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ 7 سبتمبر 2023 لائحة لتضمين أنواع الأوراق المالية التي يجوز إصدارها وطرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعمليات إصدار كل نوع منها، استناداً على المادة 83 (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006.
- أصدر المصرف بتاريخ 5 نوفمبر 2023، الفصل الخاص بمتطلبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الموجه إلى جميع الشركات المدرجة والمصارف وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستثمار من الفئة الأولى والفئة الثانية.

الرقابة على الأسواق وشركات المقاصة وأعضائهم

شركة بورصة البحرين ش.م.ب. (مقفلة) ("بورصة البحرين")

- عقدت فرق العمل المشكلة من إدارة مراقبة الأسواق المالية وشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) وشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب (م) عدة اجتماعات خلال العام الماضي، وذلك بخصوص استراتيجية تطوير أسواق رأس المال التي تتضمن عدة مبادرات من ضمنها، على سبيل المثال لا الحصر، تشجيع الإدراج في سوق البحرين الاستثماري؛ العمل على انضمام بورصة البحرين لمؤشر الأسواق الناشئة؛ تعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ بالإضافة إلى ربط أنظمة المقاصة والتسوية والإيداع المركزي اقليمياً ودولياً.
- أجرت شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في أبريل 2023 تغييرات على الرسوم المتعلقة *بسوق* البحرين الاستثماري، وبالأخص تلك المتعلقة بالتسجيل والإدراج.
- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاب عدم ممانعة في ديسمبر 2023 بشأن قواعد بورصة البحرين الجديدة لصناعة السوق (Bahrain Bourse ("BHB") Market Making Guidelines). تهدف هذه القواعد لتقديم نموذج جديد لصناعة السوق والذي من شأنه أن يعمل على تحسين دور صانعي السوق في تعزيز السيولة . وكذلك أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاب عدم ممانعة لبورصة البحرين بخصوص تعديل قواعد صناعة السوق السابقة لتغطي أعمال مزود السيولة (Liquidity Providing).

شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة) ("شركة البحرين للمقاصة")

- قامت شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب (م) بنشر ورقة استشارية وذلك بخصوص التوجيهات العامة لاجتماعات الجمعيات العامة بتاريخ 9 فبراير 2023 الى الشركات المدرجة، الوسطاء، والحافظ الأمين. وبعد الانتهاء من فترة الاستشارية بتاريخ 22 فبراير 2023، أصدرت بورصة البحرين تعميم بتاريخ 31 ديسمبر 2023 بخصوص التوجيهات العامة لاجتماعات الجمعيات العامة (LP/35/2023) والموجه إلى الشركات المدرجة.
- أصدرت شركة البحرين للمقاصة ورقة استشارية في مارس 2023 بخصوص الإطار المقترح حول آلية "التسليم مقابل الدفع (DVP)" ("Delivery Versus Payment"). وبعد النظر في ملاحظات الجهات والشركات المعنية، تتعاون الإدارة حالياً مع شركة البحرين للمقاصة بشأن إصدار البيان النهائي للورقة الاستشارية والحصول على الموافقة النهائية للإطار المقترح.
- بموجب صدور توجيهات بورصة البحرين المتعلقة بعقد اجتماعات الجمعيات العامة للشركات المدرجة في ديسمبر 2023، قامت على اثرها شركة البحرين للمقاصة باعتماد وتعميم رسوم جديدة لخدمات مسجل الأسهم المقدمة في اجتماعات الجمعيات العامة للشركات المدرجة.

أعضاء شركة بورصة البحرين ش.م.ب (مقفلة) وشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة)

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطابين موجّهين لشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في يناير 2023، ينصان على عدم ممانعة المصرف لانضمام وسيطين مرخص لهما من قبل بورصة مسقط (United Securities LLC, Global Financial Securities LLC) الى منصة "تبادل" والتداول في بورصة البحرين بصفتهم أعضاء خارجيين مسجلين لدى البورصة (External Trading Members).
- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطابات موجّهة لشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في يناير 2023، تنص على عدم ممانعة المصرف لانضمام أربع وسطاء مرخص لهم من قبل المصرف والمسجلين كأعضاء لدى البورصة إلى منصة "تبادل"، وذلك للتداول في بورصة مسقط بالأخص، وهم كالتالي: شركة الخليج للأوراق المالية ذ.م.م؛ وسيكو ش.م.ب. (م)؛ وشركة تريبلاين للأوراق المالية ذ.م.م؛ والأهلية البحرين ش.م.ب. (م).
- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاباً موجّهاً لشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في مارس 2023، ينص على عدم ممانعة المصرف لانضمام وسيط إضافي مرخص له من قبل المصرف، باعتباره عضو مسجل لدى البورصة (مباشر كإيصال ش.م.ب. (مقفلة)) إلى منصة "تبادل"، والتداول في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بالأخص.

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاباً موجهاً إلى شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في أبريل 2023، ينص على عدم ممانعة المصرف على تغيير فئة عضوية العضو الخارجي "الدار للأسهم والسندات" من وسيط عامل لصالح حسابات عملائه إلى وسيط عامل لصالح حساباته وحسابات عملائه، وذلك وفقاً لطلبهم المقدم واستيفائهم للمتطلبات ذات الصلة.

الرقابة على مزودي خدمات الأصول المشفرة

شركة كوين مينا ش.م.ب. (مقفلة) ("كوين مينا") - CoinMENA B.S.C. (c)

- قامت الإدارة بمناقشة عدد من المسائل الراهنة مع شركة كوين مينا، بما في ذلك تعيين الأشخاص المعتمدين لملئ الشواغر اللازمة، والنظر في التحديات التي تواجه مقدمي خدمات الأصول المشفرة، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المصرفية، إذ منحت الإدارة شركة كوين مينا الموافقات اللازمة لتمكينها من مواصلة عملياتها دون إخلال.
- لتعزيز السيولة وتوفير أسعار أكثر تنافسية للعملاء، أقرت الإدارة لشركة كوين مينا طلبها بالتعاقد مع مزودي سيولة إضافيين، كما قامت الشركة بتقييم وتحليل المخاطر المحتملة وتزويد الإدارة بالتقارير اللازمة.
- بناءً على الطلب المقدم من قبل الشركة، ناقشت الإدارة مع شركة كوين مينا رغبتها بالتوسع في أسواق إضافية خارج دول الخليج، وطرح خدمات إضافية متعلقة بالأصول المشفرة.

شركة رين مانجمنت ذ.م.م. ("رين") - Rain Management W.L.L.

- قامت الإدارة بمناقشة عدد من المسائل الراهنة مع شركة رين، بما في ذلك تعيين الأشخاص المعتمدين لملئ الشواغر اللازمة، والنظر في التحديات التي تواجه مقدمي خدمات الأصول المشفرة، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المصرفية، إذ منحت الإدارة شركة كوين مينا الموافقات اللازمة لتمكينها من مواصلة عملياتها دون إخلال.
- لتعزيز السيولة وتوفير أسعار أكثر تنافسية للعملاء، أقرت الإدارة لشركة رين طلبها بالتعاقد مع مزودي سيولة إضافيين، كما قامت الشركة بتقييم وتحليل المخاطر المحتملة وتزويد الإدارة بالتقارير اللازمة.
- قامت الشركة بإخطار الإدارة بشأن استخدامها لشبكة البرق الخاصة بالبتكوين - Bitcoin Lightning Network، وذلك عن طريق التعاقد مع شركة (Lightspark) لتوفير حلول دفع أسرع وأقل تكلفة للعملاء.

- بناءً على الطلب المقدم من قبل الشركة، ناقشت الإدارة مع شركة رين رغبتها بالتوسع في أسواق إضافية خارج دول الخليج، وطرح خدمات إضافية متعلقة بالأصول المشفرة والتي شملت إطلاق المرحلة الثانية من خدمة التداول المباشر ("OTC")، بالإضافة لخدمات أخرى.

شركة باينانس بحرين ش.م.ب. (مقفلة) - Binance Bahrain B.S.C (c)

- قامت شركة باينانس بزيادة رأس مالها من 1.9 مليون دينار بحريني إلى 6 مليون دينار بحريني، وزيادة رأس المال المرخص به إلى 10 مليون دينار بحريني، وذلك بعد استيفاء المتطلبات القانونية وحصولها على موافقة الإدارة.

- بناءً على الطلب المقدم من قبل الشركة، ناقشت الإدارة مع شركة باينانس رغبتها بالتوسع في أسواق إضافية خارج دول الخليج وطرح خدمات إضافية متعلقة بالأصول المشفرة. وعلى هذا النحو، بدأت الشركة بطرح خدمة التداول في العقود الآجلة (Futures) بشكل مبدئي، بالإضافة لإطلاق منتجات ومميزات إضافية، من ضمنها التداول الشبكي (Grid Trading)، التداول الآلي (Rebalancing Bot)، بالإضافة إلى خوارزمية متوسط السعر المُرجَّح زمنياً (Time-Weighted Average Price ("TWAP")).

شركة واترفورت بحرين ش.م.ب. مقفلة (c) Waterfort Bahrain B.S.C

- بدأت شركة واترفورت بحرين بمزاولة أعمالها بشكل تجريبي. فيما لا زالت الشركة تواصل العمل على استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، بما في ذلك تعيين الأشخاص المعتمدين لملئ الشواغر اللازمة.

شركة أمبر تكنولوجيز بحرين ش.م.ب. مقفلة (c) Amber Technologies Bahrain B.S.C

- أصدر المصرف قرار رقم (62) لسنة 2023 بشأن منح شركة أمبر تكنولوجيز بحرين ش.م.ب. (مقفلة) ترخيص خدمات الأصول المشفرة - الفئة الثالثة. لم تبدأ الشركة بمزاولة أعمالها لحد الآن.

سوق الاصدارات الأولية والإدراج

- قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال العام 2023، بإصدار موافقتها على 61 نشرة إصدار (بالمقارنة مع 53 نشرة إصدار لعام 2022)، بعد التأكد من اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، على النحو الآتي:

نوع الإصدار	طريقة الطرح	قيمة الإصدارات (بالدولار الأمريكي)	عدد الإصدارات	نوع موافقة المصرف
-------------	-------------	---------------------------------------	------------------	-------------------

الأسهم العادية	الاكتتاب الخاص	2,843,729,248.30	25	تسجيل وفقاً للمادة 81
السندات التقليدية	حكومية	1,000,000,000	1	مستثناة من المادة 81
	الاكتتاب الخاص	5,500,000,000	3	مستثناة من المادة 81
الصكوك الإسلامية	حكومية	1,000,000,000	1	مستثناة من المادة 81
	الاكتتاب الخاص	3,100,000,000	2	مستثناة من المادة 81
	الاكتتاب الخاص	650,000,000	3	تسجيل وفقاً للمادة 81
المنتجات المالية المركبة	الاكتتاب الخاص	-	26	مستثناة من المادة 81
المجموع		14,093,729,248.30	61	

إصدارات الأوراق المالية مقارنة بالسنة السابقة (تحليل التباين):

طريقة الطرح	2023 (مليون دولار أمريكي)	2022 (مليون دولار أمريكي)	الفرق	%	عدد الإصدارات 2023	عدد الإصدارات 2022	الفرق
الاكتتاب الخاص - أسهم عادية	2,844	2,286	558	24%	25	26	(1)
الاكتتاب الخاص - سندات تقليدية	5,500	2,500	3,000	120%	3	1	2
سندات تقليدية حكومية	1,000	1,000	0	0%	1	2	(1)
صكوك إسلامية حكومية	1,000	350	650	186%	1	1	0
الاكتتاب الخاص - صكوك إسلامية	350	586	(236)	(40%)	2	2	0
الاكتتاب الخاص - صكوك إسلامية ذو خصائص رأس مالية قابلة للتحويل	300	-	300	100%	1	0	1
الاكتتاب الخاص - تسويق صكوك إسلامية	3,100	900	2,200	244%	2	1	1
المنتجات المالية المركبة	-	-	-	-	26	20	6
المجموع	14,094	7,622	6,472	85%	61	53	8

تغيير رأس المال

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التغييرات التالية على رأس المال الصادر والمدفوع للشركات المدرجة التالية:

الشركة المدرجة	زيادة/انخفاض رأس المال	السبب	تاريخ الموافقة
مصرف السلام - البحرين ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	21 مارس 2023
مصرف البحرين الوطني ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	22 مارس 2023
مصرف البحرين والكويت ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	29 مارس 2023

19 يونيو 2023	إصدار الأسهم العادية لتخصيصها الى مساهمي فينشر كابيتال مصرف ش.م.ب (م) بناءً على الموافقة على نسبة المقايضة كجزء من الاستحواذ على فينشر كابيتال مصرف ش.م.ب (م).	زيادة رأس المال	شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب
---------------	--	-----------------	--------------------------------

الإدراج في السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إدراج الأوراق المالية التالية:

القيمة (مليون دينار بحريني)	عدد الاصدارات	الورقة المالية
2,800	40	أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور
420	12	أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور
1,200	12	أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر
312	12	صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور
600	4	سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 31, 32, 33, 34)

إلغاء الإدراج

تم إلغاء إدراج الأوراق المالية التالية من لوائح بورصة البحرين:

السبب	عدد الاصدارات	الورقة المالية
الاستحقاق	40	أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور
الاستحقاق	12	أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور
الاستحقاق	12	صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور
الاستحقاق	11	أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر
الاستحقاق	3	سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 15, 20, 27)

وافق مصرف البحرين المركزي على شطب مجموعة البركة ش.م.ب من اللوحة الرئيسية لبورصة البحرين في 20 ديسمبر 2023 بعد استيفاء متطلبات الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ، حيث

تقوم شركة البركة ش.م.ب حالياً بالإجراءات النهائية لتحويل الشركة إلى شركة مساهمة مغلقة وبالتالي شطب إدراج أسهمها من بورصة البحرين.

الإفصاح والحوكمة وحماية المستثمر

موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم

(54) لسنة 2015

التزمت معظم الشركات المدرجة بمتطلب إخطار شركة بورصة البحرين ش.م.ب. (م) عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية للعام 2023، قبل 5 أيام من نهاية الربع المعني وذلك طبقاً للقرار رقم (54) لسنة 2015، بشأن الإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والمرحلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية.

أما بالنسبة للشركات التي لم تلتزم وهي المذكورة أدناه، تم اصدار خطابات عدم التزام لها من قبل المصرف والتي تم من بعدها الإعلان عن مواعيد اجتماعاتها:

- شركة مدرجة واحدة فقط لم تلتزم في الربع الأول والثاني والثالث من 2023.
- أما في الربع الرابع من 2023، لم تلتزم 11 شركة مدرجة بالإعلان عن مواعيد اجتماعاتها.

التزمت كل الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام 2022، وتقرير المراجعة المرئية للعام 2023 خلال الفترة الزمنية المطلوبة، باستثناء شركة مدرجة واحدة فقط الذي لم تلتزم بنشر جميع البيانات المالية المرئية للعام 2023.

استلمت الإدارة طلبات من 3 شركات مدرجة لتمديد نشر البيانات المالية للربع الأول من 2023. تم رفع التعليق للشركات التي طلبت التمديد بعد استلام بورصة البحرين للبيانات المطلوبة.

- هذا والتزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في صحيفتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والانجليزية. ويستثنى من ذلك شركة واحدة لم تلتزم بنشر البيانات المالية المرئية للعام 2023.

- قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام 2022، وتقرير المراجعة المرئية للعام 2023 إلى بورصة البحرين، وقد تم نشرها على موقع البورصة، ويستثنى من ذلك شركة مدرجة واحدة فقط لجميع النتائج المالية المرئية للعام 2023.

- قامت جميع الشركات المساهمة العامة المُدرجة بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية للشركة المتعلقة بالنتائج المالية السنوية لعام 2022 والمراجعة المرئية لعام 2023 إلى بورصة البحرين، باستثناء شركة مدرجة واحدة فقط للنتائج المالية المرئية لعام 2023.
- بالرغم من تعليق التداول على مصرف البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. لعدم التزامه بالمتطلبات المذكورة أعلاه للعامين 2018 و2019، إلا أنه تم نشر النتائج المالية السنوية لعام 2020 و2021 و2022 في تاريخ 16 نوفمبر 2023. وبذلك، لا يزال التداول معلقاً بسبب الخسائر المترتبة وعدم التزام المصرف بنشر النتائج المالية المرئية لعام 2023.

قواعد الإفصاح والشفافية

الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والمتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين. وقد بلغ عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام 2023، 1860 إفصاحاً جوهرياً.

الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية:

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب.	غير العادية	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على مقترح تحويل شركة نادي البيا ذ.م.م كفرع لشركة البيا تحت سجل تجاري رقم 999 وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي المتعلق بأنشطة وأعراض الشركة.
شركة بنادر للفنادق ش.م.ب.	غير العادية	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على بيع شركة الفنادق البيضاء ذ.م.م إلى شركة بي أم أي ش.م.ب. وتحويل الاسهم الممتازة المملوكة إلى شركة بي أم أي ش.م.ب. إلى اسهم عادية، وعرض شراء أسهم الخزينة، وحل وتصفية شركة بنادر للفنادق ش.م.ب.
مجموعة البركة ش.م.ب.	غير العادية	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على إلغاء إدراج أسهم شركة مجموعة البركة ش.م.ب. من بورصة البحرين والتعديل المقترح للشكل القانوني لمجموعة البركة ش.م.ب. من شركة مساهمة عامة إلى شركة مساهمة مغلقة وتعديل وإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بشكل كامل.

الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية.	غير العادية	شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب., شركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن) ش.م.ب., شركة عقارات السيف ش.م.ب.
الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية وزيادة رأس المال الصادر والمدفوع.	غير العادية	مصرف البحرين والكويت ش.م.ب.
الموافقة على إضافة نشاط جديد وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ليعكس ذلك.	غير العادية	شركة بي أم أم آي ش.م.ب., شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب., شركة ناس ش.م.ب.
الموافقة على إصدار تمويل المضاربة (Tier 1) وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية.	غير العادية	شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.
الموافقة على تعديل الاسم التجاري للمصرف وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك.	غير العادية	خليجي مصرف ش.م.ب.
الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك.	غير العادية	مصرف البحرين الوطني ش.م.ب.
الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك، وإصدار أدوات مالية و/أو صكوك من الفئة الأولى (Capital 1 Tier Additional).	غير العادية	مصرف السلام ش.م.ب.
الموافقة على إضافة وحذف نشاطات وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ليعكس ذلك.	غير العادية	زين البحرين ش.م.ب.
الموافقة على إصدار سندات وقروض وأية أدوات تمويلية أخرى، وإلغاء إدراج المصرف في بورصة البحرين وبورصة الكويت، وتحويل المصرف من شركة مساهمة بحرينية عامة إلى شركة مساهمة بحرينية مغلقة، وتحويل المصرف والشركات التابعة له إلى شركات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتغيير النشاط التجاري للمصرف، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك.	غير العادية	المصرف الأهلي المتحد

طلبات تحويل الأسهم

أسهم حوافز الموظفين

تم اذخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن المجلد السادس الصادر عن المصرف بشأن نظام حوافز الموظفين خلال العام 2017 والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أسهم حوافز الموظفين في عهدة بإسم أمين عهدة. وبموجب ذلك، خلال العام 2023، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التعديلات التي أدخلت على أنظمة شركة واحدة. كما أصدرت الإدارة موافقتها على (9) طلبات متعلقة بتحويل أسهم من وإلى حساب العهدة لصالح موظفي الشركات المدرجة.

أسهم نصاب العضوية

لا زالت الإدارة تتلقى طلبات تحرير أسهم نصاب العضوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة، بناءً على القانون رقم (50) لسنة 2014، بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية، إذ أنه ليس على عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكا بصفة شخصية لعدد من أسهم الشركة المدرجة، شريطة ألا يكون منصوص عليه في عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة. وقد أصدرت الإدارة خلال سنة 2023 موافقتها على طلب واحد بشأن تحرير أسهم نصاب العضوية.

عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة

وافقت الإدارة خلال العام 2023 على طلبين للتعديل على عقد التأسيس والنظام الأساسي.

صانع السوق

- أصدرت الإدارة بتاريخ 8 مايو 2023 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لشركة شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب (البا) من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم البا في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 24 مايو 2023 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب (بتلكو) من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم بتلكو في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 17 أغسطس 2023 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لصندوق عهدة مصرف الاسكان العقارية من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لوحدات الصندوق في بورصة البحرين، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 28 أغسطس 2023 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم المجموعة في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك إلى تاريخ 31 ديسمبر 2023.

- أصدرت الإدارة بتاريخ 27 نوفمبر 2023 رسالة عدم ممانعة لإنهاء نشاط صناعة السوق لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم المجموعة في بورصة البحرين.

مراقبة السوق

من أهم المستجدات المتعلقة بالرقابة على السوق، الموضوعات التالية:

- رصد قسم مراقبة السوق خلال العام 2023 9 حالات مشكوك في صحتها من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي:
 - 6 حالات مشتبه بها تم إغلاقها لعدم ثبوت مخالفات عليها.
 - حالتان تم تحويلهما إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.
 - حالة واحدة تم تحويلها لبورصة البحرين.
- يستمر قسم مراقبة السوق في تحديث ومتابعة البيانات التي يقوم موظفي مصرف البحرين المركزي بالإفصاح عنها في شأن حصص ملكيتهم في الشركات المدرجة، ان وجدت.
- علاوة على ذلك، تقوم الإدارة بمتابعة أوامر وصفقات الأشخاص الرئيسيين والمطلعين الداخليين في الأوراق المالية في بورصة البحرين. كما تقوم الإدارة بشكل دوري بمتابعة أوامر وصفقات صنّاع السوق الخاصة بحسابات عملائهم من الشركات المدرجة، والتأكد من عدم مخالفتها لقواعد صناعة السوق المتضمنة في مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن المصرف، ولقواعد صناعة السوق الصادرة عن بورصة البحرين.
- بالإضافة الى ذلك، يقوم قسم مراقبة السوق شهرياً بدراسة شاملة حول أهم الأحداث والمستجدات التي شهدتها سوق البحرين وعليه يتم إصدار نشرة شهرية تتضمن جميع المعطيات والتي يتم تعميمها والنظر فيها داخلياً في المصرف.
- إن مراقبة السوق بصدد تحديث العديد من القواعد ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن المصرف من أجل مواكبة التطورات في السوق.
- كما أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك / بيع الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

الشركة المدرجة	سبب الطلب
مصرف البحرين والكويت ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق، وبرنامج أسهم موظفي الشركة
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة البحرين للسينما ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب	إعادة تنظيم الشركة وبرنامج أسهم موظفي الشركة
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مصرف السلام - البحرين ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق
شركة الفنادق الوطنية ش.م.ب.	بيع أسهم خزينة
شركة التكافل الدولية ش.م.ب.	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
سيكو ش.م.ب (م)	برنامج أسهم موظفي الشركة

المتابعة والتنفيذ

مخالفات الشركات ذاتية التنظيم

- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 7 فبراير 2023، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 5.3.18-MAE من الفصل الخاص بالأسواق والبورصات (Markets and Exchanges Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن عدم إبلاغ المصرف فوراً عن خبر إستقالة عضو معتمد (عضو في مجلس الإدارة) في المدة الزمنية المحددة.
- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 7 فبراير 2023، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 5.3.18-CSD من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية والايدياع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن عدم إبلاغ المصرف فوراً عن خبر إستقالة عضو معتمد (عضو في مجلس الإدارة) في المدة الزمنية المحددة.
- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 12 مارس 2023، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 3.1.1-CSD (b,c,d,i) والمادة 3.2.1(a,b) CSD من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية والايدياع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن تجاوزات الشركة في الاجتماع الجمعية العامة العادية لدى شركة مدرجة.
- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 7 يونيو 2023، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 3.1.1(b,c,d,g,i) CSD و المادة 1.6.2(d) CSD من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية والايدياع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف.

- أصدرت الإدارة رسالة بتاريخ 7 ديسمبر 2023، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 3.1.1-CSD (b,c,d,g,i) من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية والابداع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف.

مخالفات مقدمي خدمات الأصول المشفرة

- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 20 أبريل 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 1.1.2-AML و 2.2.5-AML من الفصل الخاص بمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering and Combating of Financial Crime) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، بالإضافة إلى تقديم بيانات غير دقيقة للمصرف بما يخالف متطلبات المادة 11.3.1-CRA من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 1 أغسطس 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 4.8.4-CRA من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك لعدم تسليم تأمين التعويض المهني.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 4 أكتوبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بعدة متطلبات من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 7 ديسمبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لمخالفاتها لبعض متطلبات حفظ أصول العملاء المنصوص عليها في الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 7 ديسمبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 4.5.5-CRA من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف وذلك بشأن أستلام اموال العملاء من خلال حساب مصرفي لدى طرف ذي الصلة.
- أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 25 ديسمبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 4.10.1-CRA من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف.

Asset Module) ومتطلبات المادة 7.1.1 و 7.1.2A من الفصل الخاص بالوسطاء في الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف وذلك بشأن عدم الحصول على الموافقة الرسمية المسبقة من المصرف لنقل الأعمال عن طريق تقديم النموذج 5: (الموافقة على نقل الأعمال (Form 5: Approval of Business Transfer)).

مخالفات وسطاء السوق

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 3 سبتمبر 2023 إلى إحدى الشركات الواسطة، لعدم الالتزام بمتطلبات المادة (A.4.4(a) -MIR من الفصل الخاص بالوسطاء والأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن التعامل مع أوامر أو معاملات المستثمرين أو العملاء وفقاً لقانون المصرف وقواعد بورصة البحرين، حيث أنه لم يتم الالتزام بمتطلبات المادة (4.1.8 -TMA) من الفصل الخاص بالسيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، فيما يتعلق بضرورة حصول الشركات المساهمة المدرجة على الموافقة الكتابية المسبقة من قبل المصرف قبل الشروع في شراء أسهم الخزينة أو بيعها.

مخالفات الشركات المدرجة

تم إخطار بعض الشركات المدرجة موضحين أذناه، بعدم التزامها بتسليم التقرير الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركة المدرجة في بورصة البحرين والإفصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها والذين يملكون نسبة 5% وأكثر، والمتوجب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة أيام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعني :

نسبة التغيير	عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة في عام:	
	2023	2022
-50%	4	8

الاطار عن عدم الالتزام بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين

تم إخطار 4 شركات مدرجة بعدم التزامهم بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين المراجع من قبل المدقق الداخلي، في الموعد المحدد بمدة لا تتجاوز عن عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً للفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse & Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف. وبناء على ذلك، أصدرت الإدارة غرامة مالية بتاريخ 25 يونيو 2023، لشركة مدرجة واحدة من المذكورين.

الاطار عن عدم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 29 مارس 2023 إلى شركة مدرجة، وذلك لعدم التزام الشركة بمتطلبات المادة 7.1.3-AML من الفصل الخاص بمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف والمادة 52 من قانون المصرف، وذلك بشأن زيادة ملكية مسيطر في الشركة إلى 10.11% من غير موافقة مسبقة من المصرف.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 17 ابريل 2023 إلى شركة مدرجة، وذلك لعدم التزام الشركة بمتطلبات المادة 7.1.1-AML من الفصل الخاص بمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف والمادة 32.12.1 من معايير الإفصاح لدى المصرف، وذلك لعدم ابلاغ المصرف وبورصة البحرين عن زيادة ملكية مساهم في الشركة بأكثر من 5%.

عدم الالتزام بتسليم تقرير صناعة السوق في الوقت المحدد

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 12 يوليو 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم التزام الشركة بمتطلبات المادة (b) 4.19.30 MIR من الفصل الخاص بالوسطاء الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بخصوص عدم التقيد بموعد تسليم التقرير الشهري لصناعة السوق لشهر يونيو 2023.

الاطار عن عدم الالتزام بمتطلبات حظر التلاعب في الأسواق المالية

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 6 اغسطس 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 2.14.2 MAM من الفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Market Abuse and Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن تداول شخص مطلع دائم على أسهم الشركة في الفترة الغير مسموحة حيث كان عليه الامتناع من التداول والانتظار حتى بدء جلسة التداول في اليوم التالي بعد نشر بياناتها المالية.

الاطار عن عدم الالتزام بمتطلبات فصل السيطرة والدمج والاستحواذ

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 23 أغسطس 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 4.1.8 TMA من الفصل الخاص بالسيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن شراء الشركة أسهمها (أسهم خزينة) دون الحصول على موافقة مسبقة من المصرف. وبناء على ذلك، أصدرت الإدارة تحذير رسمي إلى الشركة المدرجة بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 30 نوفمبر 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 2.11.1 TMA من الفصل الخاص بالسيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition)

(Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن عدم تسليم تعميم مجلس الإدارة متلقي العرض في المدة الزمنية المحددة.

الاطار عن عدم الالتزام بمعايير الإفصاح والنشر والقرارات المعنية

تم اصدار 12 رسالة اخطار للشركات المدرجة لعدم التزامها بمعايير الإفصاح والنشر والقرارات المعنية وذلك على النحو التالي :

عدد المخالفات	معايير الإفصاح والنشر والقرارات المعنية
1	نشر البيانات المالية والالتزام بالمحتوى المطلوب للبيانات المالية والأخبار الصحفية.
2	عدم ابلاغ المصرف بأي تغيير في مجلس الإدارة/الإدارة العليا وعدم نشر الخبر في السوق حال وقوعه.
9	إفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة أو أي تغيير فيه

بالإشارة الي التأخير في الإفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة والموافقة على البيانات المالية السنوية لعام 2022، اصدرت الإدارة غرامتان ماليتان للشركات المخالفة بتاريخ 5 مارس 2023، ومارست احدى هذه الشركات حقها في الاعتراض، حيث تم رفض طلب الاستئناف وتم اخطارها بالقرار بتاريخ 5 ابريل 2023.

الشكاوى

بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الإدارة خلال 2023 (12 شكوى) وذلك على النحو التالي:

العدد	الشكاوى
	شركة مدرجة
1	عدم إفصاح شركة مدرجة عن الأثر المالي على صفقة الاستحواذ في موقع البورصة
	مقدمي خدمات الأصول المشفرة
1	خسارة العميل بفرصة التداول بسبب مشكلة تقنية
2	شكاوى متعلقة بتحويل العملات
7	معاملات احتيالية
1	شكاوى متعلقة بإغلاق الحساب
12	المجموع

عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ

الشركة البحرينية للترفيه العائلي ش.م.ب وشركة ديفيدند جيت كابتل

وقعت الشركة البحرينية للترفيه العائلي ش.م.ب مذكرة تفاهم بتاريخ 13 أكتوبر 2022 مع شركة ديفيدند جيت كابيتل، والتي تمثل تمهيداً لصفقة اندماج أو استحواذ لوحدة الأغذية والمشروبات لشركة ديفيدند

جيت كابيتل من قبل الشركة البحرينية للترفيه العائلي عن طريق تبادل الأسهم. وقامت الشركة البحرينية للترفيه العائلي بتعيين شركة سيكو ش.م.ب (م) كمستشار للشركة.

كما أعلنت الشركة البحرينية للترفيه العائلي بتاريخ 3 يناير 2024 أن المناقشات في هذا الشأن لازالت جارية وأن المستشارين المعيّنين من كلا الطرفين يواصلون مراجعاتهم في الوقت الحالي.

وتقوم الإدارة حالياً بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بالصفقة المحتملة المذكورة أعلاه.

دلة البركة القابضة ش.م.ب (م) ومجموعة البركة ش.م.ب

قامت الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بعرض التخارج المشروط الطوعي ("عرض التخارج") المقدم من دلة البركة القابضة ش.م.ب (م) ("دلة") للإستحواذ على ما يصل إلى 100% من الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة من رأس مال مجموعة البركة ش.م.ب ("البركة").

في 20 يوليو 2023، أعلنت البركة عن تعيين BDO Consulting W.L.L. كمستشار مالي مستقل لعرض التخارج، وعن تشكيل لجنة مستقلة من أعضاء مجلس الإدارة البركة لقييم وتوجيه الأمور المتعلقة بعرض التخارج. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت البركة عن تعيين سيكو ش.م.ب (م) كمستشار مالي لدلة.

في 4 أكتوبر 2023، أعلنت البركة عن استلام النية المؤكدة ومستند العرض من دلة والتي تم نشرهما على موقع بورصة البحرين بعد الحصول على الموافقة من الإدارة في 3 أكتوبر 2023. كما وافقت الإدارة على تعميم مجلس إدارة البركة بتاريخ 19 أكتوبر 2023، حيث تم نشر جميع المستندات المتعلقة بالعرض في 24 أكتوبر 2023.

أعلنت البركة بتاريخ 17 سبتمبر 2023 بتعليق جميع أنشطتها لصناعة السوق اعتباراً من الاثنين 18 سبتمبر 2023.

وقد تم افتتاح العرض في 6 نوفمبر 2023، لتلقي طلبات موافقات المساهمين على العرض، وفي تاريخ 14 نوفمبر 2023، انعقدت الجمعية العمومية غير العادية كجزء من شروط العرض المسبقة، حيث تمت الموافقة من قبل مساهمي البركة (باستثناء دلة ومساهمي دلة المتصلين) على تحويل البركة إلى شركة مساهمة مغلقة وشطب إدراج أسهم البركة من بورصة البحرين استناداً إلى عرض التخارج المشروط الطوعي المقدم من دلة إلى مساهمي البركة وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في مستند العرض المؤرخ في 3 أكتوبر 2023 وتعميم مجلس الإدارة المؤرخ في 24 أكتوبر 2023.

أصدرت الإدارة موافقتها على شطب أسهم البركة من بورصة البحرين في تاريخ 20 ديسمبر 2023، وأغلق العرض الأولي في 21 ديسمبر 2023، في حين تم إعلان أن عرض التخارج أصبح غير مشروط من جميع

النواحي في 24 ديسمبر 2023، بعد أن تلقى قبول بنسبة 36.96% والتي تمثل 8.36% من إجمالي رأس مال البركة، واستمر عرض التخارج مفتوحاً للقبول حتى تاريخ إغلاق العرض النهائي في 7 يناير 2024. وفي 8 يناير 2024، أعلنت البركة عن الانتهاء من فترة العرض النهائية ونشرت نتائج العرض بعد أن تلقت قبولاً بنسبة 37.15% والتي تمثل 8.40% من إجمالي رأس مال البركة.

قامت الإدارة بالموافقة على المضي قدماً في تسوية العرض المقدم من دلة في تاريخ 10 يناير 2024. والذي تمت تسويته بتاريخ 17 يناير 2024.

حيث سيتم إخطار الإدارة بمجرد الانتهاء من تحويل البركة إلى شركة مساهمة مغلقة، وسيتم إصدار إعلان عند شطب إدراج أسهم البركة في بورصة البحرين.

شركة الخليج للتأمين المحدودة ("الخليج للتأمين") والمجموعة العربية للتأمين ش.م.ب ("أريج")

تقوم الإدارة حالياً بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بالعرض الجزئي المقدم من شركة الخليج للتأمين المحدودة من خلال عرض نقدي للاستحواذ على 22,001,000 من الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة من رأس مال المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب. ("أريج") بسعر شراء قدره 0.53 دولار أمريكي لكل سهم واحد في مجموعة التأمين العربية ش.م.ب والتي تمثل ما يقارب 10% من رأس مال الشركة ("العرض الجزئي").

كما أعلنت شركة أريج بتاريخ 1 نوفمبر 2023، عن استلام إشعار نية مؤكدة لتقديم عرض استحواذ جزئي من قبل شركة الخليج للتأمين. حيث قامت الإدارة بالموافقة على خطاب النية المؤكدة لمجلس إدارة الخليج للتأمين في تاريخ 26 أكتوبر 2023.

وفي تاريخ 16 نوفمبر 2023، قامت الإدارة بالموافقة على مستند العرض لمجلس إدارة الخليج للتأمين، وفي 23 نوفمبر 2023، أعلنت شركة أريج استلامها لمستند عرض استحواذ جزئي من قبل شركة الخليج للتأمين بتاريخ 19 نوفمبر 2023، وتم نشر جميع المستندات المتعلقة بالعرض الجزئي في نفس اليوم.

أعلنت شركة أريج عن تعيين BDO Consulting W.L.L. كمستشار مستقل بتاريخ 27 نوفمبر 2023 لتقديم المشورة إلى جميع المساهمين بشأن العرض الجزئي وفقاً لمتطلبات القسم 2.2.1-TMA الخاص بعمليات السيطرة والاستحواذ. إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بالموافقة على تعميم مجلس إدارة أريج بتاريخ 7 ديسمبر 2023، وتم نشر جميع المستندات المتعلقة بالعرض في 10 ديسمبر 2023.

تم افتتاح العرض لتلقي قبول المساهمين بتاريخ 21 ديسمبر 2023، وتم إغلاق العرض الأولي في 18 يناير 2024. أعلنت أريج في تاريخ 22 يناير 2024 عن انتهاء العرض الجزئي حيث حصل على قبول بنسبة 3.47%

وعليه تم إلغاء العرض حيث سبق مساهمي أريج الذين قبلوا العرض مساهمين في أريج دون أي تعديل أو تغيير في حصصهم التي كانوا يملكونها قبل العرض.

شركة دلمون للدواجن ش.م.ب والشركة العامة للدواجن

تقوم الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بالمقترح المقدم من الشركة العامة للدواجن لمساهمي شركة دلمون للدواجن ش.م.ب ("دلمون") لدمج الشركتين معاً.

في 29 أكتوبر 2023، أعلنت دلمون بأن الشركة العامة للدواجن قدمت عرضاً غير إلزامياً في خطابها المؤرخ 24 أكتوبر 2023 بمقترح الدمج بين الشركتين.

وفي 31 ديسمبر 2023، أعلنت دلمون عن استلام مذكرة تفاهم في 12 ديسمبر 2023 بشأن دمج الشركتين معاً. حيث تقوم دلمون بمراجعة مذكرة التفاهم حالياً.

العمل الخليجي المشترك والمشاركات الخارجية

قامت الإدارة بتمثيل مصرف البحرين المركزي في عدة اجتماعات كما يلي:

المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

شارك ممثلي الإدارة في المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في بانكوك، تايلاند والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 13 الى 15 يونيو 2023، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية حول العالم.

المؤتمر السنوي للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) ولجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC)

شارك ممثلي الإدارة في المؤتمر السنوي للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) ولجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC) في القاهرة، جمهورية مصر العربية، والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 20 الى 23 نوفمبر 2023، لمناقشة تطورات السوق والتحديات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والابتكار القائم على التكنولوجيا في المؤسسات المالية غير المصرفية، مع التركيز على معالجة أهم قضايا الاستدامة.

التعاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات

بناءً على مذكرة التفاهم مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو IOSCO)، ومذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

عدد الطلبات التي استلمتها الإدارة

4	طلب الحصول على المعلومات بخصوص (Fit and Proper)
عدد الطلبات للمساعدة التي أرسلتها الإدارة	
1	طلب معلومات
2	طلب الحصول على المعلومات بخصوص (Fit and Proper)
3	اجمالي الطلب
14	عدد مشاركات الإدارة في الدراسات والاستبيانات والإستفسارات .

الاجتماع السادس عشر والسابع عشر لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس
عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه السادس عشر في 1 مارس 2023، عبر الاتصال المرئي، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- يستكمل فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس من الانتهاء من اعداد النسخة النهائية للأئحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار على أن ترفع للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) للنظر في اعتمادها بالتمرير او في اجتماعها القادم.
- رفع الخطة التنفيذية والبرنامج الزمني لتفعيل نموذج اعرف عميلك (KYC) المتضمنة دراسة تحويل نموذج متطلبات فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلك (KYC) الى نموذج إلزامي بعد سنتين من اعتماده من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (او من يعادلهم) في اجتماعها القادم للتوجيه بشأنها.

عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه السابع عشر في 17 أكتوبر 2023، عبر الاتصال المرئي، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- رفع مسودة لأئحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار بالصيغة النهائية -بعد مراجعتها وإقرارها من قبل قطاع الشؤون التشريعية والقانونية لدى الأمانة العامة- إلى لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس في اجتماعها القادم للتوصية بشأنها.
- تقوم الأمانة العامة بالتواصل مع الدول الأعضاء لطلب تزويدها بالأشخاص المعنيين بشكل مباشر لإعداد وتنفيذ خطة تفعيل نموذج معرفة العميل وأن تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع فريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين لدى الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لعقد ورش توعوية وإعداد المادة المعنية بشرح المبادرة وآلية تنفيذها للجهات المعنية.

الاجتماع السادس والعشرين والسابع والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس

عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها السادس والعشرين بتاريخ 14 مارس 2023 في سلطنة عمان لمناقشة عدة مواضيع، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- الاطلاع على آخر مستجدات صياغة لائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار حيث تم تكليف فريق عمل القانونيين والفنيين المختصين بالصناديق بعقد اجتماعات مكثفة لاستكمال العمل مع أخذ في الاعتبار بعض ملاحظات ومرئيات اللجنة.
- اعتماد البرنامج الزمني للخطة التنفيذية لتفعيل نموذج اعرف عميلك.

عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها السابع والعشرين بتاريخ 5 نوفمبر 2023 عبر اتصال مرئي لمناقشة مواضيع مختلفة منها مستجدات لائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار حيث قررت اللجنة اعتماد اللائحة وتكليف الأمانة العامة برفعها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لاعتمادها بالتمرير.

العمل على المبادرة المنبثقة من لجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة التابعة لمجلس التنسيق السعودي البحريني

عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمشاركة الزملاء في هيئة السوق المالية من المملكة العربية السعودية، على تنفيذ المعالم الرئيسية للمبادرة المتعلقة بالإدارة وهي "مواعمة الأنظمة والإجراءات المتبعة في الأسواق المالية، وذلك لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين" التي تنقسم الى ثلاث مبادرات فرعية وهي توحيد إجراءات معرفة العميل وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج (Cross Listing) بين البلدين ودراسة اوجه التعاون في مجال المقاصة والتسوية والايدياع المركزي. تم الاتفاق بين هيئة السوق المالية السعودية ومصرف البحرين المركزي على مسودة مذكرة التفاهم المتعلقة بتوحيد إجراءات معرفة العميل وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج (Cross Listing) بين البلدين ودراسة اوجه التعاون في مجال المقاصة والتسوية والايدياع وذلك لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين، وعليه يتم حالياً التنسيق لتنفيذ إجراءات اعتماد مذكرة التفاهم بشكل نهائي. إضافةً تم الاتفاق على خطة عمل تنفيذية وبرنامج زمني لتفعيل مذكرة التفاهم بين مصرف البحرين المركزي وهيئة السوق المالية السعودي.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار (الفئات 1 و 2 و 3 و 4 ومكاتب الخدمات العائلية)، وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العهد الفئتين أ وب والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل. وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق

متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس. بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بعملية الترخيص والاختار لتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات خلال عام 2023.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

التعاميم

في 27 فبراير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم OG/81/2023، الموجه إلى الشركات الاستثمارية، لإبلاغ المرخص لهم بالتعديلات على وحدة كفاية رأس المال، حيث تم تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للشركات الاستثمارية من الفئة 3 من 125,000 دينار بحريني إلى 25,000 دينار بحريني.

وفي 4 يونيو 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم OG/200/2023، الموجه إلى الشركات الاستثمارية، لإبلاغها بالتعديلات الجذرية على وحدة المتطلبات عالية المستوى، والتعديلات ذات الصلة في الوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي ووحدة إدارة المخاطر، والتي تدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2024. كذلك، تضمن التعميم الطلب من المرخص لهم بتقييم التغييرات المطلوبة على سياساتهم وإجراءاتهم وعملياتهم وأنظمتهم لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات المضافة حديثاً.

وفي 22 يونيو 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/C/021/2023، موجه إلى جميع المصارف والمرخص لهم من شركات الاستثمار ومقدمي خدمات العهد ومقدمي الخدمات الإدارية، لإبلاغهم عن إطلاق البوابة الإلكترونية لتقديم نماذج الطلبات لصناديق الاستثمار الجماعية وصناديق الاستثمار الخاصة، لتحل محل النماذج المنصوص عليها في الجزء ب من مجلد التوجيهات السابع، وذلك جزء من جهود مصرف البحرين المركزي لتبسيط وتسريع عملية الترخيص لصناديق الاستثمار المحلية وتلك المنشأة خارج المملكة.

بتاريخ 14 سبتمبر 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم OG/316/2023، الموجه إلى جميع شركات الاستثمار ومقدمي خدمات العهد، لإبلاغهم بإصدار وحدة مكاتب الخدمات العائلية من مجلد التوجيهات الرابع.

بتاريخ 5 نوفمبر 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم OG/371/2023، الموجه إلى شركات الاستثمار من الفئتين 1 و 2، لإبلاغهم عن إصدار وحدة المتطلبات الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك متطلبات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة لتلك الشركات.

تحديث القواعد ومجلد التوجيهات

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2023 تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة.

وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

محدد التوجيهات الرابع

فيما يتعلق بمجال شركات الاستثمار، يقوم المصرف بمراجعة وتحديث القواعد والأنظمة وذلك في ضوء تطورات القطاع المالي وأفضل الممارسات الدولية. وعلى ضوء ذلك، أصدر المصرف تحديثات فصلية خلال العام 2023. واشتملت التحديثات على الآتي:

في يناير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تحديثاً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR) لحذف فقرة تتعلق بمتطلب أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي عند الاستعانة بأطراف خارجية لأداء مهام معينه نيابة عن الشركات المرخصة.

في أبريل 2023، قام مصرف البحرين المركزي بتحديث وحدة كفاية رأس المال (CA) لخفض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للشركات الاستثمارية من الفئة 3 من 125,000 دينار بحريني إلى 25,000 دينار بحريني. كذلك، فقد تم إضافة متطلب جديد لوحدة كفاية رأس المال يفرض على الشركات الاستثمارية من الفئة 3 أن تحتفظ في جميع الأوقات بسيولة كافية تمثل 25% من المصاريف التشغيلية للسنة المالية السابقة.

في يوليو 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تحديثاً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR)، وذلك إضافة فقرة جديدة حول متطلبات الاجتماعات الدورية مع المصرف، وفقرة أخرى حول إخطار مصرف البحرين المركزي بأي تغييرات في استراتيجية العمل للشركات.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي وحدة المتطلبات عالية المستوى (HC) المعدلة والمعاد صياغتها بالكامل، لتحل محل الوحدة المصدرة في السابق.

علاوة على ذلك، تم تحديث وحدة إدارة المخاطر (RM) وذلك لإضافة المتطلبات الرقابية التي يجب مراعاتها عند الاستعانة بأطراف خارجية للقيام بمهام التدقيق الداخلي للشركات المرخصة.

في أكتوبر 2023، استحدث مصرف البحرين المركزي وحدة جديدة لفئة جديدة من فئات التراخيص تحت مسمى مكاتب الخدمات العائلية (FO). كما قام المصرف بتحديث قائمة المصطلحات الخاصة بالمجلد الرابع لإضافة المصطلحات ذات الصلة بمكاتب الخدمات العائلية.

محدد التوجيهات الخامس (التطورات في قطاع الشركات المتخصصة)

التطورات في قطاع شركات الصرافة

منذ إصدار الوحدات الخاصة بمرخصي الصرافة في نهاية عام 2010، استمر القطاع في العمل بما يتماشى مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.

في يناير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تحديناً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR) لحذف فقرة تتعلق بمتطلب أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي عند الاستعانة بأطراف خارجية لأداء مهام معينه نيابة عن الشركات المرخصة.

في يوليو 2023، تم إجراء تعديلات على وحدة إدارة المخاطر (RM)، لإضافة قواعد جديدة بشأن متطلبات المصادقة الثنائية للتحقق من هوية العملاء عند استخدام المنصات الرقمية.

التطورات في قطاع مقدمي الخدمات الإدارية

في يناير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تحديناً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR) لحذف فقرة تتعلق بمتطلب أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي عند الاستعانة بأطراف خارجية لأداء مهام معينه نيابة عن الشركات المرخصة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث وحدة كفاية رأس المال (CA) لتعديل متطلبات السيولة بحيث يحتفظ المرخص لهم في جميع الأوقات بسيولة كافية تمثل 25% من المصاريف التشغيلية للسنة المالية السابقة.

محدد التوجيهات السابع

التطورات في قطاع صناديق الإستثمار الجماعية

في إطار جهود مصرف البحرين المركزي لتبسيط وتسريع عملية الترخيص والاطار لتسجيل الصناديق الاستثمارية المحلية والاجنبية، قرر مصرف البحرين المركزي استحداث بوابة الكترونية لتقديم الطلبات لجميع أنواع صناديق الإستثمار الجماعية، لتحل محل النماذج المنصوص عليها في الجزء (ب) من مجلد التوجيهات السابع.

قام المصرف في يونيو 2023 بإطلاق البوابة الإلكترونية لتقديم طلبات الترخيص والاطار بكافة أنواعها إلكترونياً.

استمرت الإدارة خلال عام 2023 بالتأكد من التزام الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً، والمصارف والمؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الأجنبية، بمتطلبات مجلد التوجيهات السابع والذي تم إصداره في مارس 2022.

تعزيز استقرار وسلامة القطاع المالي في مملكة البحرين

واصلت الإدارة مراقبة أداء المؤسسات المالية من خلال أدوات رقابية متعددة خلال عام 2023، من ضمنها دراسة وتحليل التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المرخصة على نحو شهري وفصلي وعقد الاجتماعات الدورية مع إدارات الشركات. إضافة إلى ذلك، واصلت الإدارة مراقبتها لمستويات ملائمة رأسمال شركات الاستثمار وأداء صناديق الاستثمار الجماعي الخاضعة لرقابتها.

توفير درجة مناسبة من الحماية لمستخدمي النظام المالي

إن حماية عملاء المؤسسات المالية هو هدف رئيسي لإدارة مراقبة المؤسسات المالية، ويطبق ذلك من خلال مراقبة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الجماعي. ولضمان جودة أداء العاملين في مجال الشركات الاستثمارية فقد أولت إدارة مراقبة المؤسسات المالية اهتماماً كبيراً لمدى تأهيل العاملين في هذا المجال من حيث المؤهلات التعليمية وسنوات الخبرة المطلوبة، وذلك تماشياً مع فصل التدريب والكفاءة من مجلد التوجيهات الرابع. وبذلك يتم تقليص مخاطر بيع الأدوات المالية بطرق مضللة للعامة.

تعزيز الشفافية وانضباط السوق

ومن منطلق تعزيز الشفافية والانضباط في السوق، تسعى إدارة مراقبة المؤسسات المالية لضمان شفافية المعلومات المطروحة للعامة وتقديمها في التوقيت المنصوص عليه في مجلد التوجيهات بالإضافة إلى ضمان التزام القطاع بجميع التقارير المطلوبة من قبل للمصرف. وتواصل الإدارة مراجعة القواعد والأنظمة التي تعزز من مستوى الشفافية والانضباط في السوق بشكل مستمر.

ومن جانب آخر تحرص الإدارة على التزام صناديق الاستثمار بالإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة في مذكرة الاكتتاب، وذلك بغرض المحافظة على مستوى عالي من الشفافية. إضافة إلى ذلك، فإنه يتطلب من صناديق الاستثمار الجماعي بموجب القواعد التي تنظم عملها ضرورة الإفصاح لأصحاب الوحدات عن أية تعديلات على مذكرة الاكتتاب خلال وقت محدد من إجراء تلك التعديلات. وتسعى الإدارة لضمان إتاحة المعلومات المتعلقة لأصحاب الوحدات في جميع الأوقات، إضافة إلى إخبار أصحاب الوحدات بالمعلومات المتعلقة باستثماراتهم في الصناديق، بصورة منتظمة.

إدارة مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية الأولية لمراجعتها قبل عرض البيانات المالية على مجلس إدارة الشركة للموافقة عليها.
- طلب المصرف من شركات التأمين تقديم تقارير ائتمانية من قبل الخبير ائتماني لتقييم سلامة الوضع المالي العام لشركات التأمين.
- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امتثالاً لمتطلبات مجلد التوجيهات الثالث الصادر من المصرف وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن المصرف في هذا الشأن.

تحديثات على الأنظمة ومجلد التوجيهات الثالث

- **تشريعات لحماية العملاء في تأمينات الحياة والتأمين على الحياة المرتبط بوحدة الاستثمار:** حرصاً من المصرف على تطوير القوانين المتعلقة بحماية العملاء فيما يخص التأمين على الحياة والتأمين على الحياة المرتبط بوحدة الاستثمار، تم تأسيس لجنة مشتركة بين المصرف وممثلين من ذوي الخبرة من شركات التأمين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF" لمناقشة التحديات الخاصة بهذه المنتجات والوقوف على أسباب الشكاوي المتكررة لهذه الأنواع من التأمين ومراجعة القوانين المعمول بها في الدول الأخرى، وذلك بهدف وضع إطار تنظيمي يكفل حماية حقوق العملاء وجميع الأطراف ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات. كما قامت إدارة مراقبة التأمين بعمل دراسة شاملة عن إحصائيات وممارسات شركات التأمين بهذا الشأن. وعليه، تم إعداد تقرير مفصّل عن الممارسات الحالية في سوق التأمين بمملكة البحرين والقوانين المعمول بها في الدول الأخرى ومقترح بإصدار قوانين لحماية العملاء فيما يخص التأمين على الحياة والتأمين على الحياة المرتبط بوحدة الاستثمار. وعليه، تم إصدار ورقة استشارية لشركات التأمين لاستلام ملاحظاتهم على القوانين المقترحة بهذا الشأن وذلك تمهيداً لإصدارها.

- **تعزيز مستوى الامتثال لقوانين وتوجيهات المصرف وثقافة خدمة العملاء:** عقدت إدارة مراقبة التأمين اجتماعاً مع المدراء التنفيذيين ومسؤولي الالتزام والمتابعة لدى شركات التأمين، حيث تم مناقشة عدة محاور فيما يخص رفع مستوى الامتثال لقوانين وتوجيهات المصرف وأهمية دور مدير الامتثال والالتزام وتمكينه في الشركة وكذلك أهمية تحديث السياسات والإجراءات الداخلية للشركات لضمان تقديم أفضل الخدمات لجميع العملاء ونشر الثقافة التي تتمحور حول العميل داخل الشركة. كما تم إصدار توجيهات لشركات التأمين حول هذه المحاور مع تقديم التقارير

التي تتطلب عمل تقييم ومراجعة شاملة للأنظمة الداخلية في الشركة وتقديم هذه النتائج وخطط العمل المرتقبة لرفع مستوى الامتثال لقوانين وتوجيهات المصرف وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

▪ **تطوير الخبرات المحلية في قطاع التأمين:** قامت إدارة مراقبة التأمين وبالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF" وجمعية التأمين البحرينية بتقديم دورة تدريبية متخصصة فيما يخص سياسات وإجراءات تسوية المطالبات الخاصة بالوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات. كما تم إصدار توجيهات تُلزم جميع الشركات بتسجيل جميع الموظفين المعنيين بالتأمين على المركبات في الدورة المذكورة أعلاه خلال عام 2024. وتندرج هذه الدورة ضمن الدورات المقدمة من قبل المعهد والتي صممت خصيصاً للموظفين العاملين في أقسام تأمين المركبات وتهدف الدورة إلى تعميق فهم الموظفين لعمليات وإجراءات التأمين على المركبات بما في ذلك "وثيقة التأمين الموحدة على المركبات". كما ان الهدف هو توحيد إجراءات تسوية المطالبات في قطاع التأمين وبالتالي تطبيق إجراءات عادلة وضمان تجربة إيجابية للعملاء.

▪ **توزيعات الأرباح وترحيل الأرباح:** لقد أصدرت ادارة مراقبة التأمين متطلبات جديدة فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وتهدف المتطلبات الجديدة إلى التأكد من كفاية رأس المال وهامش الملاءة المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قبل وبعد توزيع الأرباح المقترحة من قبل المرخص لهم.

▪ **ممثلي شركات التأمين:** كجزء من أهداف المصرف لتعزيز إطاره التشريعي، قام المصرف بمراجعة وتحسين اللوائح والأنظمة التي تتعلق بالتشريعات الخاصة ب ممثلي شركات التأمين المعينين بهدف تنظيم الممارسات الحالية ذات الصلة بما يخدم جميع الأطراف.

▪ **سلوك السوق في مجال تأمين المركبات:** استمرت إدارة مراقبة التأمين بعقد اجتماعات مشتركة منتظمة مع لجنة المركبات في جمعية التأمين البحرينية بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع مديري المطالبات في شركات التأمين لمناقشة المواضيع ذات العلاقة والشكاوى الواردة فيما يتعلق بالتأمين على المركبات، وذلك من أجل تعزيز الإجراءات الحالية لخدمة العملاء بشكل أفضل وحماية حقوقهم.

▪ **خطة التعافي الاقتصادي:** يتابع المصرف مع جمعية التأمين البحرينية الأهداف المدرجة في خطة التعافي الاقتصادي 2022-2026 من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لقطاع التأمين. علاوة على

ذلك، يقوم المصرف بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لوضع كافة الجهود والخطط المطلوبة لتحقيق دوره في هذه الخطة.

تعزيز الشفافية

- أصدرت إدارة مراقبة التأمين خلال عام 2023 التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام 2022 وذلك لرصد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي 2021 و 2022. وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين، حيث أرتفعت أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين إلى ما يقارب 279.437 مليون دينار بحريني في العام 2022 مقارنة ب 275.929 مليون دينار بحريني في العام 2021).
- تم العمل على إعداد وإصدار التقارير الربع سنوية لنشاط سوق التأمين من أجل توفير الإحصائيات والمعلومات الدورية الخاصة للمهتمين وأصحاب المصلحة في قطاع التأمين.

المراقبة المستمرة للمبادرات السابقة

- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 17):** قام المصرف بمتابعة تطبيق شركات التأمين المحلية للمعيار المحاسبي IFRS 17 اعتباراً من 1 يناير 2023 وكذلك خطط شركات التأمين لتنفيذ هذا المعيار. كما شاركت إدارة مراقبة التأمين في اللجنة الفنية التي أنشأتها جمعية التأمين البحرينية بخصوص هذا المعيار المحاسبي لمناقشة توحيد تطبيق هذا المعيار. كما يعمل المصرف حالياً على إجراء التعديلات والتحديثات اللازمة على التقارير الرقابية الدورية والقوانين ذات العلاقة في مجلد التوجيهات الثالث.
- إنشاء وحدة إكتوارية داخلية:** يتابع المصرف على نحو مستمر التطورات الناتجة من مبادرات المصرف المستمرة لتطوير قطاع التأمين من خلال تعزيز المهارات الوطنية لتوفير قاعدة للمبادرات المستقبلية وخلق فرص عمل والتي هي جزء من أولويات استراتيجية تطوير القطاع المالي 2022-2026 للمملكة، والنظر في تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 17 "عقود التأمين" والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2023، كما طلب المصرف من جميع شركات التأمين إنشاء وحدة إكتوارية داخلية في الشركة وتضمينها في الهيكل الإداري للشركة. حيث يتعين على جميع شركات التأمين تعيين خبير إكتواري بحريني مؤهل ومحلل إكتواري بحريني داخلي ليتم تنفيذها على مرحلتين.

من أجل دعم هذه المبادرة، قام المصرف بالتعاون مع تمكين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، بترتيب "برنامج تطوير الاكتواريين المؤهلين" الذي من شأنه تطوير وتأهيل كوادر بحرينية

في دراسات العلوم الإكتوارية من خلال توفير منح دراسية لذلك وإعدادهم للاندماج في سوق التأمين. وبناءً عليه، تم تشجيع جميع شركات التأمين على الاستفادة من هذا البرنامج للامتثال لمتطلبات وتشريعات المصرف بهذا الخصوص.

▪ **إعهاد الحوادث المتصالح عليها لشركات التأمين:** إيماناً بمبدأ التنسيق والتعاون المشترك مع الإدارة العامة للمرور وجمعية التأمين البحرينية فيما يخص مشروع إعهاد الحوادث المتصالح عليها لشركات التأمين، يواصل المصرف جهوده في مراقبة التزام الشركات بهذه الإجراءات حرصاً منه لتقديم خدمات ترتقي إلى المستوى المطلوب لما يخدم المواطن وجميع الأطراف المعنية والتي من بينها شركات التأمين والجهات الحكومية وذلك عن طريق مقترح إرسال الإشعارات اللازمة في حالة حدوث أضرار في الممتلكات العامة نتيجة لوقوع حادث مروري.

كما يؤمن المصرف بأن مشروع إعهاد الحوادث المتصالح عليها لشركات التأمين ومبادرة التحول الرقمي في التأمين على المركبات من شأنهما رفع مستوى تجربة العملاء من خلال تقليل الوقت والجهد في مباشرة مطالبات المركبات وتعزيز الشفافية وجودة الخدمة المقدمة.

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام 2023 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إصدار تقارير مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي نصف السنوي والتقرير الاقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصليّة.
- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني) والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف والمؤسسات الحكومية خلال اجتماعاتهم الدورية.
- الاستمرار في تطوير إطار السياسة الاحترازية الكلية للمصرف والنظر في الأدوات المختلفة واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية.
- الاستمرار في تطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر في شهر مارس وسبتمبر من كل عام ليكون أكثر شمولية: من خلال:
 - تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال.
 - تطوير الفصول المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة (Fintech) وأنظمة الدفع والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk).
 - تغطية مخاطر تغيير المناخ وآثارها على الاستقرار المالي.

- إجراء البحوث المختلفة بسبب تداعيات التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية في عام 2023 وتقييم المخاطر على الاستقرار المالي.

قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات

يعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات وبالتالي ضمان المرونة العملية الشاملة والمساهمة في عمل البنية التحتية المالية والثقة فيها مما يؤدي الى تحقيق أحد أهم المهام الأساسية لمصرف البحرين المركزي.

كما يعمل على ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) على مشغلي البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع بما يضمن إدارة المخاطر المترتبة عليها.

ويعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات على الإشراف والمراقبة حسب الآتي:

1. جمع البيانات من مصادر متعددة مثل قاعدة بيانات النظام وبيانات المشاركين والتقارير الدورية والاستطلاعات والمراقبة المستمرة.
2. المراقبة والرصد الميداني في الموقع وخارجه لتسليط الضوء على أوجه القصور والاطار بالتوصيات والتحسينات؛
3. التحليل والإبلاغ بناءً على البيانات والمعلومات المجمعة لتحديد الاتجاهات والأنماط والتناقضات والمخاطر المحتملة المرتبطة بوظيفة عمل البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع؛
4. مراجعة التقييمات لتحديد المخاطر الرئيسية ومجالات التطوير بالإضافة إلى وضع التوقعات التنظيمية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان سلامة وكفاءة وموثوقية ومرونة البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع؛
5. إجراء أبحاث ودراسات مكثفة بما في ذلك تحليل الجوانب المختلفة لتحديد نقاط الضعف المحتملة والتهديدات الناشئة ونقاط الضعف داخل البنى التحتية المالية الحالية وأفضل الممارسات والفوائد المحتملة المرتبطة بالابتكارات الجديدة.
6. تشجيع وتحفيز التغيير من خلال تعزيز التنافس والتكامل السوقي في البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات؛
7. تنظيم عملية الاشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية والمدفوعات بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية وذلك لتجنب ازدواجية العمل وتضارب الأهداف الوظيفية؛
8. اتباع نهج استباقي في دراسة وتقييم المشاريع والتحديات المستقبلية في البنية التحتية المالية والنظام المالي للمدفوعات، لتعزيز الابتكار في الأنظمة الجديدة بالإضافة إلى تحسين وتحديث البنية التحتية المالية الحالية وأنظمة الدفع.

قسم البحوث الإحصائية

- حرص قسم البحوث الإحصائية على تعزيز جودة الإحصاءات الصادرة خلال عام 2023، وعمل على تحديث وتنفيذ نماذج إحصائية شهرية لجمع البيانات المصرفية بحيث تواكب الإحصاءات متطلبات فريق العمل المعني بالإحصاءات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي. تتوافق البيانات التفصيلية التي تم جمعها من خلال النماذج الجديدة مع النموذج الموحد لصندوق النقد الدولي "IMF". كما عمل القسم طوال العام على كلا النموذجين بالتوازي، القديم والجديد، لضمان الانتقال السلس لبيانات النشرة الإحصائية الشهرية المرتبطة بالنماذج الإحصائية القديمة. تم تطبيق نماذج البيانات الإحصائية في النشرة الإحصائية لشهر أكتوبر 2023 مع تحديث البيانات لجميع الأشهر بدءاً من يناير 2023. تشمل التحديثات في الاستثمارات الجديدة ما يلي:
 - تطوير النماذج لجمع البيانات حول المطالبات والالتزامات للمقيمين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.
 - تم تحديث النماذج التي تم تطويرها لجمع البيانات حول المطالبات والالتزامات حسب البلد والعملة ونوع العميل باستخدام قائمة البلدان الخاصة بصندوق النقد الدولي. تتضمن هذه القوائم التصنيف الجغرافي للودائع والالتزامات الأخرى وحقوق الملكية من جهة، والقروض والأصول الأخرى من جهة أخرى.
 - تم تغيير تصنيف قروض الأعمال إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC-4) بما في ذلك بيانات القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ("SMEs").
 - تطوير عملية جمع بيانات أسعار الفائدة حسب نوع واستحقاق الودائع.
 - جمع معدلات أرباح المصارف الإسلامية لإدراجها في النشرة الإحصائية الشهرية.
- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية.
- تزويد المنظمات الدولية بالإحصاءات المصرفية والمالية في البحرين مثل صندوق النقد الدولي، مصرف التسويات الدولية ("BIS")، المصرف الدولي، المركز الإحصائي الخليجي، صندوق النقد العربي، وغيرها.
- إجراء الدراسات الاستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي حيث قام القسم بتحديث استمارة مسح القوى العاملة السنوي لتشمل بيانات عن العاملين في مجال التكنولوجيا المالية "FinTech" في القطاع المصرفي والمالي. وكذلك الدراسات الربع سنوية مثل المسح الجغرافي للإحصاءات المصرفية بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية.
- الاستمرار في تطوير التقارير والإحصائيات الدورية مثل بيانات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية الأسبوعية والشهرية، كما تم التنسيق مع المستحويين لتوفير بيانات نقاط البيع اليومية لوزارة المالية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني حسب طلبهم.

الفصل 3

تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

- التراخيص الجديدة
- وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار
- أنظمة المدفوعات
- إصدار النقد
- البرامج التدريبية
- مشاريع تقنية المعلومات
- حماية المستهلك
- وحدة الاتصال الخارجي
- الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

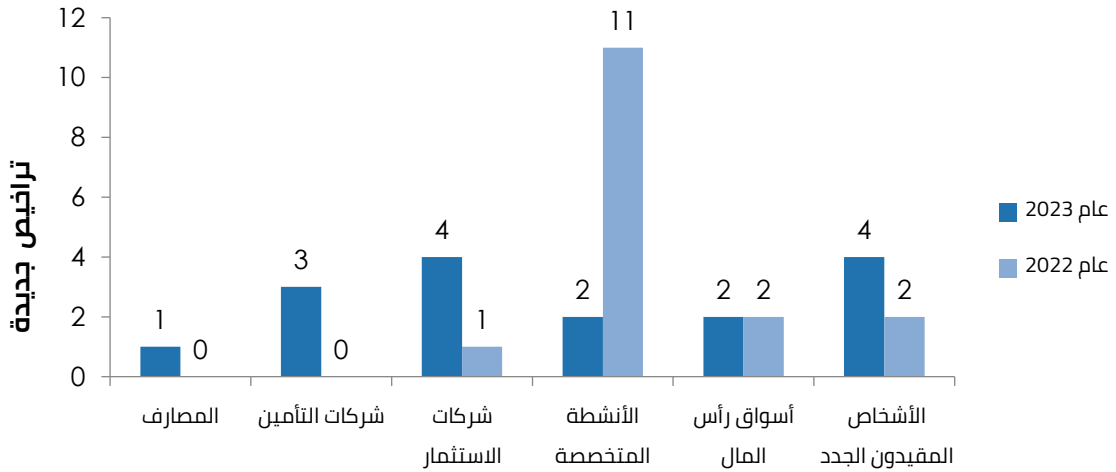
قام مصرف البحرين المركزي في عام 2023 بالموافقة على منح 12 رخصة لمؤسسات جديدة في مملكة البحرين، بالإضافة لتسجيل خبير معاينة وتقدير الأضرار (شركة) وتسجيل 3 خبراء إكتواريين، مقابل منح 14 مؤسسات جديدة في عام 2022. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية 369 رخصة وأشخاص مقيدون حتى نهاية 31 ديسمبر 2023 مقارنة بـ 364 رخصة وأشخاص مقيدون ممنوحة حتى نهاية 31 ديسمبر 2022.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة ادناه:

1. السيد نيخيل دوديا - خبير إكتواري.
2. السيد إلياس رحال - خبير إكتواري.
3. السيد شارق سيكاندر - خبير إكتواري.
4. سدجويك بحرين - خبراء معاينة وتقدير الأضرار (شركة).
5. المصرف الأهلي المتحد - (تحويل رخصة) من مصرف تجزئة تقليدي إلى مصرف تجزئة إسلامي.
6. هاودن لوسطاء التأمين - وسطاء التأمين.
7. براكستون لوسطاء التأمين وإعادة التأمين - وسطاء التأمين.
8. أر أس دبليو مستشارو مخاطر التأمين - استشارات التأمين.
9. 3 واي ز للاستثمارات - شركة استثمار - الفئة (1).
10. ببيون موني للاستثمارات - شركة استثمار - الفئة (2).
11. باجز كابيتال - شركة استثمار - الفئة (4).
12. شركة بلاك ساند - شركة استثمار - الفئة (4).
13. سباير للحلول والخدمات - شركة مساندة للقطاع المالي - مقدمي خدمة معلومات الحسابات وخدمة مزودي الدفع.
14. أمانة لخدمات التدقيق والاستشارات الشرعية - الاستشارات الشرعية / خدمات المراجعة.
15. واترفورت البحرين - خدمات الأصول المشفرة - الفئة (3).
16. أمبر تكنولوجيز بحرين - خدمات الأصول المشفرة - الفئة (3).

وقد تصدرت شركات التأمين وشركات الاستثمار قائمة التراخيص الصادرة في عام 2023, كما هو مبين في الرسم البياني:

الزيادة في التراخيص الجديدة حسب القطاع



وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

البيئة الرقابية التجريبية

منذ انشاء البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2023, تسلم المصرف ما يقارب 149 طلبا للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية, وذلك على النحو الآتي:

- استلام 19 طلب للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية خلال العام 2023.
- الموافقة على 14 طلباً, بعد أن تم دراستها ومناقشتها في لجنة فحص طلبات البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية.
- تم رفض 3 طلبات لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.

منذ تدشين البيئة الرقابية التجريبية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2023, تم تخريج 23 شركة بعد أن أنهوا بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية, وهما:

1. Tarabut Gateway W.L.L

2. Rain Financial

Belfrics Middle East W.L.L.	.3
Arabianchain	.4
Basket FZE	.5
Sprinklexchange	.6
Braxtone, Tasweya	.7
PIE	.8
PyypI	.9
Spire	.10
Bambucorn	.11
Spare	.12
AT Payments	.13
Aion Digital	.14
Denarri Cash	.15
Odootec	.16
Safaghat	.17
Tabby	.18
COCOA	.19
Spotti	.20
Twazn Digital Investments	.21
Tasleefa	.22
Lamaa for Information Technology	.23

كما وحصلت 7 شركات على الترخيص النهائي من المصرف:

- حصلت Tarabut Gateway على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Spare على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Spire على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Rain Financial على ترخيص للعمل كمنصة أصول مشفرة من الفئة 3 من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت PIE (Floos Bahrain) على ترخيص للعمل كشركة تمويل من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Bambucorn على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.

▪ حصلت Safaghat على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.

كجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، تم تنفيذ عدة مشاريع خلال عام 2023 من أجل وضع اللوائح المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.

خطة عمل محدثة لوحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

قامت الوحدة بالعمل على إعداد خطة عمل محدثة لوحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، لتحديد الأولويات القادمة والمشاريع الهادفة لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية بما يتماشى مع خطة التعافي الاقتصادي ورؤية البحرين الاقتصادية 2030. ويجدر الذكر بأن الوحدة قد عرضت هذه الخطة على إدارة المصرف.

تصنيف وإحصاءات قطاع التكنولوجيا المالية في مملكة البحرين

سعيًا لوضع منظومة بيانات شاملة لقطاع التكنولوجيا المالية، أنشأت الوحدة قائمة تصنيفية خاصة بالتكنولوجيا المالية بالتنسيق مع إدارة الاستقرار المالي وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، لحصر الشركات الناشئة التي تندرج ضمن مواصفات قطاع التكنولوجيا المالية.

تسهيل فتح حسابات مصرفية لمشاركين البيئة الرقابية التجريبية من قبل مصرف البحرين للتنمية (BDB)

من ضمن مساعي الوحدة لتحسين وتطوير تجربة مشاركين البيئة الرقابية التجريبية قامت الوحدة بالتعاون مع مصرف البحرين للتنمية (BDB) لتسهيل عملية فتح حسابات مصرفية للمشاركين في البيئة الرقابية التجريبية. وقد تم الإعلان من قبل مصرف البحرين للتنمية عن مبادرته لتسهيل فتح حسابات مصرفية للشركات الناشئة المشاركة في البيئة الرقابية التجريبية في أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم عرض المزايا المقدمة من قبل المصرف عبر منصته الالكترونية "تجارة" من خدمات مصرفية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الشركات الناشئة ورواد الأعمال

أوراق عمل ودراسات

ورقة عمل حول الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ("Artificial Intelligence & Machine Learning")

شاركت الوحدة في إعداد ورقة عمل من خلال مبادرة الشبكة العالمية للابتكار المالي (The Global Financial Innovation Network "GFIN") حول استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي ("Artificial Intelligence") والتعلم الآلي في قطاع الخدمات المالي ("Machine Learning").

كجزء من هذه المبادرة، قامت الوحدة بإعداد استبانة لاستكشاف وحصر أي عمل تقوم به المصارف المركزية والهيئات الرقابية المالية العالمية حاليًا في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. حيث قامت الوحدة بدراسة وتحليل رجود الاستبانة.

خلال شهر فبراير ٢٠٢٣ تم عرض ورقة تفصيلية لنتائج الاستبانة على أعضاء شبكة GFIN في الاجتماع المرئي لأعضاء مجموعة التنسيق. كما استشارت الوحدة الأعضاء في وضع خطة الطريق للمشروع، ومن

ثم، تم الاتفاق على نشرها في موقع GFIN الرسمي.

دراسة حول تنظيم الأصول المشفرة بالتعاون مع "شبكة الدّول والحكومات المرنة" (Agile Nations Network)

بالتنسيق مع قطاع الاقتصاد الوطني بالوزارة المالية والاقتصاد الوطني، قامت الوحدة بإعداد دراسة حول تنظيم الأصول المشفرة بالتعاون مع "شبكة الدّول والحكومات المرنة" (Agile Nations) بقيادة مكتب الذكاء الاصطناعي بوزارة شؤون مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن "شبكة الدّول والحكومات المرنة" تهدف لتعزيز جهود التعاون في وضع القواعد التنظيمية، وتيسير عملية الابتكار في الجهات العاملة في كل دولة وتوسيع نطاقها عبر الأسواق، مع دعم تدابير حماية المواطنين والبيئة. وقد تأسست الشبكة من قبل كل من الأمانة العامة لمجلس الخزانة بكندا، وسلطة الأعمال بالدنمارك، ووزارة الابتكار التكنولوجي والرقمنة بإيطاليا، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة باليابان، ووزارة التجارة والصناعة بسنغافورة، ووزارة شؤون مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة، ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية بالمملكة المتحدة. خلال شهر يناير ٢٠٢٣، أنهت الوحدة مساهمتها في الورقة ورفعتها إلى ديوان رؤساء الوزراء ومجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دراسة لتطبيق مسار سريع لقبول طلبات المتقدمين للبيئات الرقابية التجريبية في دول مجلس التعاون (GCC Sandbox Fast Track)

قام مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع مصرف الامارات العربية المتحدة بإعداد ورقة استبانة لدراسة جدوى تطبيق مسار سريع لقبول طلبات المتقدمين للبيئات الرقابية التجريبية في دول مجلس التعاون (GCC Sandbox Fast Track)، ويتم العمل لعرضها على لجنة المحافظين.

مشروع البيئة التجريبية التوسيعية "Scale Box"

قامت الوحدة بإعداد دراسة لتقييم جدوى تدشين بيئة "تجريبية توسعية" "Scale Box" تمكن خريجي البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) المؤهلين لمواصلة عملياتهم التجارية في بيئة تجريبية خاضعة لرقابة المصرف وضمن معايير محددة من قبل المصرف، بهدف دعم حلول التكنولوجيا المالية الجديدة التي لم يتم وضع لوائح تنظيمية واضحة لها بعد. قامت الوحدة بعرض الدراسة على أعضاء لجنة تقييم طلبات البيئة الرقابية التجريبية، وبناء على مخرجات مناقشات اللجنة، قررت الوحدة بإعادة دراسة هذا المقترح مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات القانونية و الترخيصية المرتبطة بالمقترح.

مقترح 'Fintech Bahrain'

تم إعداد مقترح حول إنشاء حاضنة لقطاع التكنولوجيا المالية 'Fintech Bahrain' من قبل مصرف البحرين

المركزي وأن يتم الإشراف عليه وإدارته من قبل وحدة التكنولوجيا المالية في المصرف بهدف تعزيز النظام البيئي لشركات التكنولوجيا المالية في المملكة.

دراسة لتطبيق حلول 'SupTech'

تماشياً مع توجه مصرف البحرين المركزي للارتقاء بأحدث الممارسات الرقابية و الإشرافية، قامت الوحدة بإعداد دراسة حول مبادرة التكنولوجيا الرقابية و الإشرافية 'SupTech and RegTech' والتي تتناول حلول التي تم اعتمادها من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية العالمية في هذا المجال. حيث قامت الوحدة بوضع خارطة طريق وتوصيات للمصرف للتوسع للخدمات المتعلقة بالتطور الإشرافي والرقابي.

الأنشطة والبرامج

مشاركة الوحدة في سباق التكنولوجيا والابتكار حول ظاهرة "الغسل الأخضر" في قطاع الخدمات المالية

شارك مصرف البحرين المركزي الى جانب 13 جهة رقابية في أول سباق للتكنولوجيا والابتكار حول ظاهرة الغسل الأخضر في قطاع الخدمات المالية (greenwashing) بالتعاون مع الشبكة العالمية للابتكار ("GFIN"). تهدف هذه المبادرة الى ضرورة التأكد من مدى مصداقية المنتجات المالية ذات الطابع المستدام ومستوى حماية مستهلكي تلك المنتجات وتعزيز الثقة فيها في ظل تزايد عدد المنتجات والخدمات المالية والاستثمارية التي يتم تسويقها على أنها "خضراء" أو ذات طابع مستدام.

والجدير بالذكر انه قد تم فتح باب التقديم لطلبات الانضمام للمسابقة في 17 أبريل 2023 ولمدة 4 أسابيع حيث دعا مصرف البحرين المركزي الشركات الراغبة في الانضمام للمسابقة. من ثم، قامت الوحدة بتقييم طلبات الانضمام وادراج الشركات المقبولة على المنصة التجريبية الرقمية التابعة لهيئة السلوك في المملكة المتحدة وانطلقت المسابقة في شهر يونيو واختتمت في شهر سبتمبر. شاركت الوحدة في الفعالية الختامية للسباق من خلال عرض مباشر عبر منصة Microsoft Teams حيث قدم المشاركون حلولهم لمجموعة من الحكام وتم الإعلان عن الفائزين.

برنامج لدعم مشروع التخرج لطلبة جامعة البحرين في مجال التكنولوجيا المالية

تماشياً مع سياسية مصرف البحرين المركزي الداعمة لتطوير قطاع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا المالية وحرص المصرف على تطوير الكوادر البحرينية في هذا المجال قامت الوحدة للعام الثاني على التوالي بالتعاون مع جامعة البحرين وبمشاركة عدد من المؤسسات المالية المحلية لدعم مشروع التخرج لطلبة ماجستير التكنولوجيا المالية. حيث وفر هذا البرنامج لطلبة فرصة لاختبار علمي لتطبيق المعارف والمهارات.

وقد أنهى الطلاب مشاريع التخرج بعد 3 أشهر من البرنامج، وتم عرض المشاريع على لجنة تحكيم مكونة من مدير وحدة التكنولوجيا المالية بالمصرف إلى جانب كوادر تعليمية من جامعة البحرين، ممثلاً عن شركة فنتك جالكسي وممثل عن خليج البحرين للتكنولوجيا المالية.

إطلاق تجريبي لمنصة مدفوعات فورية للمؤسسات باستخدام تقنية البلوك تشين بالشراكة مع جي بي مورجان كوين سيستيمز ومصرف ABC

أطلق المصرف بالتعاون مع كل من مصرف جي بي مورجان ومصرف ABC مشروع تجريبي لتقديم مدفوعات فورية على مدار الساعة وعبر الحدود عن طريق منصة أونكس من جي بي مورجان " Onyx by JP Morgan Coin System" والقائم على تقنية البلوكتشين. إذ يعد هذا أول اختبار من نوعه لنظام JP Morgan Coin في المنطقة.

في شهر سبتمبر 2023 تم الإطلاق التجريبي للمنصة بنجاح وفي ظل التعاون الوثيق بين مصرف ABC ومصرف البحرين المركزي، حيث قدم المصرف مختلف أوجه الدعم والمساندة لهذه المبادرة، منها دمج وتوسيع نطاق الحلول المبتكرة التي تعتمد على تقنية بلوك تشين في مملكة البحرين.

اختبار منصة mBridge

شاركت الوحدة بالتعاون مع إدارات الخدمات المصرفية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة إصدار النقد كأعضاء مراقبين في منصة mBridge. تعتبر منصة mBridge مشروع مشترك بين مركز الابتكار التابع لمصرف التسويات في هونغ كونغ، وسلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA)، ومصرف تايلاند (BOT)، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE) ومعهد العملة الرقمية التابع لمصرف الصين الشعبي (PBCDCI).

وقد انضم مصرف البحرين المركزي كعضو مراقب للمنصة وعضو مشارك في البيئة الرقابية التجريبية للمنصة لتقديم اختبارات حول عملات المصارف المركزية الرقمية. تم إجراء اختبارات افتراضية لتفعيل المدفوعات عبر الحدود باستخدام العملات الرقمية.

الجوائز والإنجازات

انتخاب مصرف البحرين المركزي كعضو في مجموعة التنسيق التابعة "للشبكة العالمية للابتكار المالي" (GFIN)

تم انتخاب مصرف البحرين المركزي كعضو في مجموعة التنسيق (Coordination Group) التابعة "للشبكة العالمية للابتكار المالي" للدورة الثالثة على التوالي الى جانب 11 جهات رقابية مالية دولية وذلك بعد عملية تصويت داخلية للشبكة.

مصرف البحرين المركزي ينال جائزة التميز للحكومة الإلكترونية 2023

حازت منصة البيئة الرقابية التجريبية لمصرف البحرين المركزي ومنصة FinHub973 الرقمية للابتكار على جائزة التميز للحكومة الإلكترونية لعام 2023 وذلك عن فئة "أفضل بيئة عمل للابتكار الرقمي".

مصرف البحرين المركزي ينال وسام المعلوماتية لعام 2023

منح المصرف وسام المعلوماتية لعام 2023 المقدم من قبل مجلس أمناء جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح في نسخته السابعة عشرة والتي تهدف إلى تطوير القدرات البشرية في مجال التنمية المعلوماتية وترسيخ دور مؤسسات المجتمع في المجال المعلوماتي.

عضوية اللجان المحلية والدولية / فرق العمل

- تمثل الوحدة المصرف كعضو في فريق العمل الدائم للتقنيات في مجال القطاع المالي بدول مجلس التعاون الخليجي.
- تمثل الوحدة المصرف كعضو فعّال ورئيسي في مبادرة "الشبكة العالمية للابتكار المالي" (Global Financial Innovation Network – 'GFIN'), كعضو في "مجموعة التنسيق" "Coordination Group".
- تمثل الوحدة المصرف كعضو في مجموعة التقنيات المالية الحديثة التابعة لصندوق النقد العربي.
- تشارك مديرة وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في المصرف كعضو في "لجنة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية" برعاية كريمة من قبل المجلس الأعلى للمرأة. ويركز عمل اللجنة على المساهمة في تنفيذ أولويات المبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في مجال التكنولوجيا المالية وعلوم المستقبل.

المشاركات في المؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية

في مبادرة لتطوير التكنولوجيا المالية داخل مملكة البحرين من خلال الاطلاع على خبرات الدول الأخرى ولمشاركة تجارب مملكة البحرين في هذا السياق، شاركت الوحدة في عدة مؤتمرات وورش عمل.

أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية

تقوم إدارة الخدمات المصرفية بإدارة عمليات نظام الدفع الآني (RTGS) ونظام تسوية الأوراق المالية (SSS)، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالمدفوعات والمقاصة والبنية التحتية للأسواق المالية (FMI) وأنظمة الدفع وخدماتها.

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

يعتبر النظام الآني للتسويات الإجمالية (RTGS) الذي يديره مصرف البحرين المركزي نظاماً مهماً لتسوية المدفوعات ذات القيمة العالية. حيث يتيح النظام لمصارف التجزئة المحلية بتبادل التحويلات المالية فيما بينهم، ونيابة عن عملائهم في الوقت الآني وعلى أساس إجمالي. كما يقوم النظام بتسوية المدفوعات الخاصة بنظام تسوية الأوراق المالية وأنظمة المدفوعات الأخرى مثل نظام شبكة أجهزة الصراف الآلي (BENEFIT)، ونظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)، ونظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) ونظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS).

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآلي (RTGS) خلال عام 2023، 360,911 عملية أي بمعدل يومي بلغ 1,449 عملية تحويل بمبلغ 104.1 مليار دينار أي بمعدل يومي بلغ 418.1 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين مصارف التجزئة من خلال النظام المذكور أعلاه 48,277 عملية تحويل بمبلغ 99.2 مليار دينار بحريني.
- بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً 312,634 عملية تحويل بمبلغ 4.9 مليار دينار بحريني.

يقدم مصرف البحرين المركزي خدمات إيداع وتسوية لعمليات التداول في الأوراق المالية الحكومية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية. كما يتيح نظام تسوية الأوراق المالية للمشاركين المؤهلين إمكانية المزايدة على جميع الأوراق المالية الحكومية المحلية وإصدارها وتوزيعها، بما في ذلك الأوراق المالية الإسلامية بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين.

وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) 3,290 عملية تحويل بمبلغ 13.324 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 13 عملية وبمعدل يومي بلغ 53.509 مليون دينار بحريني خلال عام 2023.

بلغ مجموع الرسوم الواردة من المصارف الأعضاء في RTGS و SSS (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) 395,476 دينار بحريني في عام 2023.

مقاصة الشيكات

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لمقاصة الشيكات اليومية المتداولة، حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) والذي تقوم بإدارته شركة بنفت 2,035,734 شيك أي بمعدل يومي بلغ 8,176 شيك وبمبلغ 7.040 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 28.273 مليون دينار بحريني وذلك خلال عام 2023.

شبكة الصرف الآلي

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصراف الآلي عن طريق شركة (بنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (بنفت) خلال عام 2023 ما مجموعه 13,371,623 عملية بمعدل يومي بلغ 36,635 عملية سحب تقريباً بمبلغ 1.358 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 3.721 مليون دينار بحريني.

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)

تم إطلاق نظام التحويلات المالية الإلكتروني والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفنت في 2015، حيث يربط النظام جميع مصارف التجزئة في مملكة البحرين. ويقدم النظام ثلاث خدمات متميزة لجميع عملاء المصارف (فوري، فوري+ وفواتير).

تتيح خدمة فوري+ لعملاء مصارف التجزئة تحويل أي مبلغ حتى 1000 دينار بحريني يومياً كحد أقصى في غضون 30 ثانية على مدار الساعة، أما خدمة فوري فتتيح للعملاء تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية. أما خدمة فواتير فهي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير وتقوم بعرضها لعملاء مصارف التجزئة في مكان واحد، حيث توفر هذه الخدمة للعملاء إمكانية الاستفسار ودفع فواتيرهم المستحقة خلال 30 ثانية. كما تقدم خدمة فواتير إمكانية الاستقطاع المباشر والتي تمكن الجهات المصدرة للفواتير من استقطاع المبالغ المستحقة من العملاء حسب تواريخ الاستحقاق بشكل آلي بناءً على تفويض العميل المسبق.

- بلغ عدد عمليات تحويل Fawri+ في عام 2023 ما مجموعه 334,760,358 عملية بقيمة إجمالية بلغت 7.305 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri+ 917,152 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 20.014 مليون دينار بحريني.
- بلغ عدد عمليات Fawri في عام 2023 ما مجموعه 12,401,316 عملية بقيمة إجمالية بلغت 20.697 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri 33,976 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 56.704 مليون دينار بحريني.
- بلغ عدد عمليات Fawateer في عام 2023 ما مجموعه 12,739,166 عملية بمبلغ إجمالي قدره 989.247 مليون دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer 34,902 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 2.710 مليون دينار بحريني.

نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)

نظام المدفوعات الخليجية "آفاق" المقدم من شركة المدفوعات الخليجية، هو منصة مدفوعات إقليمية مشتركة تربط بين أنظمة التسويات الإجمالية الآنية الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون لتسريع تنفيذ التحويلات والتسويات المالية بين دول المجلس حيث يتم تنفيذ المعالجة الفورية للمدفوعات المتبادلة بين دول المجلس والتسويات الإجمالية في نهاية اليوم.

أطلق نظام آفاق للمدفوعات الخليجية بتاريخ 10 ديسمبر 2020 بانضمام مصرف البحرين المركزي والمصرف المركزي السعودي كأول مشاركين في النظام.

بلغ إجمالي عدد التحويلات المصرفية عن طريق نظام المدفوعات الخليجي آفاق خلال عام 2023، 49,165 عملية تحويل أي بمعدل يومي بلغ 199 عملية تحويل بمبلغ 363.96 مليون دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 1.47 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- التحويلات بين المصارف: بلغ عدد التحويلات المصرفية الواردة بين المصارف التجزئة 433 عمليات تحويل بمبلغ 1.9 مليون دينار بحريني وبلغ عدد التحويلات المصرفية الصادرة 1,197 عملية تحويل بمبلغ 5.98 مليون دينار بحريني.
- تحويلات العملاء: بلغ عدد تحويلات العملاء الواردة من خلال هذا النظام 18,728 عملية تحويل بمبلغ 83.71 مليون دينار بحريني وبلغ عدد تحويلات العملاء الصادرة 28,807 عملية بمبلغ 272.37 مليون دينار بحريني.

خدمة نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

تم إطلاق نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفت في 2021. حيث يوفر خدمة الشيكات الإلكترونية لعملاء مصارف التجزئة من الأفراد والشركات عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة على الهاتف المحمول للعملاء، حيث يمكن للأفراد التسجيل إلكترونياً في خدمة الشيك الإلكتروني من خلال تطبيق بنفت بي (BenefitPay). أما بالنسبة للشركات، فيمكنهم التسجيل عن طريق مصارف التجزئة وذلك للحصول على تطبيق (e-Cheque) المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الإلكترونية.

وتعتبر خدمة الشيكات الإلكترونية وسيلة دفع مكتملة للشيكات التقليدية في مملكة البحرين، حيث تتمتع الشيكات الإلكترونية بمزايا خاصة بالإضافة إلى احتفاظها بجميع الوظائف الأساسية والسلطات القانونية التي تحملها الشيكات التقليدية.

وتتضمن خدمات الشيكات الإلكترونية خدمة طلب دفتر شيكات إلكترونية، خدمة إصدار الشيك مثل التحرير والتوقيع والإيداع التي تتم إلكترونياً، دون الحاجة إلى زيارة المصرف للقيام بهذه الخدمات. كما يوضح الجدول أدناه مجموع الخدمات التي تمت من خلال النظام بشكل تفصيلي:

الخدمات	2022 المجموع	2023 المجموع	المجموع منذ تاريخ إطلاق الخدمة
عدد العملاء المفعلين والمسجلين في النظام (الأفراد)	259,056	138,782	928,249
عدد العملاء المسجلين في النظام (الشركات)	143	33	267
عدد طلبات دفاتر الشيكات الإلكترونية	1,136	630	4,347
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الأفراد عبر تطبيق بنفت بي	3,597	2,673	7,821
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الشركات وأصحاب الحسابات المشتركة وأصحاب حسابات التوكيل العام عن طريق تطبيق الشيكات الإلكترونية	1,317	1,325	2,746
مجموع عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إيداعها ودفعها	4,122	3,300	8,512

المشاريع والمبادرات في مجال المدفوعات الرقمية

مشروع "mBridge"

انضم مصرف البحرين المركزي بالتنسيق مع مركز الابتكار في مصرف التسويات الدولية (BISIH) كعضو مراقب في مشروع mBridge والذي تشارك فيه عدة دول لتجربة المدفوعات عبر الحدود باستخدام العملة الرقمية للمصارف المركزية. ويعد مشروع mBridge من أهم المشاريع العالمية التجريبية في مجال العملة الرقمية. وقد قام فريق مصرف البحرين المركزي بالعمل على إجراء الاختبارات باستخدام البيئة التجريبية لنظام mBridge. هذا وقد تم في نهاية شهر أكتوبر 2023 نشر تقرير دوري عن المشروع من قبل مركز الابتكار في مصرف التسويات الدولية (BISIH) , والذي تضمن اسم مصرف البحرين المركزي كعضو مراقب. هذا وسيواصل فريق مصرف البحرين المركزي استكمال العمل على المشروع مع مركز الابتكار في مصرف التسويات الدولية (BISIH) وبقية الدول المشاركة خلال عام 2024.

مشروع العملة الرقمية للمصرف المركزي

تم إطلاق مشروع الدينار الإلكتروني في عام 2018 حيث قام مصرف البحرين المركزي بإنشاء لجنة تضم أعضاء من مختلف الإدارات في المصرف. وتهدف اللجنة إلى تقييم جدوى إدراج العملة الرقمية للمصرف المركزي (CBDC) ووضع إطار عمل يتماشى مع أهداف وأنظمة مصرف البحرين المركزي. في فبراير 2022, استكملت اللجنة إثبات المفهوم (POC) لإثبات جدوى إصدار العملة الرقمية في مملكة البحرين والتصميم المناسب لمنصة العملة الرقمية المخصصة لاحتياجات السوق المالية البحرينية.

تمديد ساعات عمل النظام الآني للتسويات الإجمالية

في إطار الجهود المبذولة من قبل مصرف البحرين المركزي نحو تطوير أنظمة التحويلات المالية وفي ظل خطة التعافي الاقتصادي لمملكة البحرين واستراتيجية القطاع المالي لمصرف البحرين المركزي, تم تمديد ساعات عمل النظام الآني للتسويات الإجمالية (RTGS) خلال أيام العمل من فترتين إلى ثلاث فترات لتسوية الالتزامات المصرفية الناشئة عن نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFTS). تهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى تمديد الإطار الزمني للعملاء لتحويل الأموال من خلال خدمة "فوري", بالإضافة إلى تمديد الفترة المتاحة لتسوية التحويلات المالية بين المصارف. حيث تم إضافة فترة ثالثة تسمح بتسوية عمليات خدمة "فوري" في نفس اليوم حتى الساعة 14:25, وسيتم تسوية أي عمليات تتم بعد انتهاء هذه الفترة في يوم العمل التالي.

إصدار النقد

استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر والغير مباشر للأوراق النقدية الغير صالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف, حيث بلغ مبلغ الكمية المتلفة 139.6 مليون دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية خلال عام 2023.

بلغ مجموع الإيداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل مصارف التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام 2023 741.3 مليون دينار بحريني، كما بلغ مجموع السحوبات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة 724.8 مليون دينار بحريني.

بلغ الرصيد القائم للنقد المتداول 668.5 مليون دينار في 31 ديسمبر 2023، حيث تمثل المسكوكات المعدنية 23.1 مليون دينار والأوراق النقدية 645.4 مليون دينار بحريني:

- حيث بلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة للإصدار الرابع (إصدار 2008) في التداول 61.0 مليون دينار، حيث تشكل 9.5% من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.
 - وبلغ مجموع الأوراق النقدية الإصدار الرابع (المحدثة) من فئة 10,5 و20 دينار في التداول بتاريخ 31 ديسمبر 2023 575.9 مليون دينار بحريني حيث تشكل 89.2% من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.
 - فيما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة (الإصدار الثالث) 8.4 مليون دينار بحريني أو ما نسبته 1.3%.
- قامت الإدارة بسك 300 طقم من ميداليات تذكارية فضية بالألوان على هيئة طقم من 4 ميداليات، تمثل الحياة الفطرية في مملكة البحرين، وكما بدأت الإدارة في العمل على ميداليات بنفس التصميم لتمثل الحياة البحرية في المملكة، ومن المؤمل طرحها خلال عام 2024.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2023 تنفيذ سياسته القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب 173 موظفاً في 171 دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصيرفة الاسلامية والمتابعة والتأمين والتكنولوجيا المالية والإدارة وتقنية المعلومات.
- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث 276 موظفاً إلى 238 من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات محلية وإقليمية وعالمية مثل معهد التدريب وبناء

القدرات التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المصارف المركزية والمعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والمتابعة والاقتصاد والاستثمار والتأمين والموارد البشرية والمشتريات والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.

- تمويل 21 موظفاً للحصول على شهادات تخصصية وأكاديمية مختلفة بالتعاون مع تمكين وصندوق الوقف.
- تنفيذ 4 دفعات من البرنامج التدريبي التعاقدي حول المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting) لعدد 66 موظفاً من مختلف الإدارات ذات الصلة بالمصرف، وذلك بالتعاون مع Behind the Balance Sheet. ويهدف البرنامج إلى تعزيز مهارات المحاسبة الجنائية لموظفي المصرف. كما وسيتم تنفيذ 4 دفعات أخرى من البرنامج خلال يناير 2024.
- تنفيذ البرنامج التدريبي التعاقدي لتطوير المهارات الإشرافية لعدد 21 موظفاً بدرجة مراقب من مختلف إدارات المصرف، وذلك بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. ويهدف البرنامج إلى صقل وتعزيز عدد من المهارات الإشرافية للمشاركين مثل الإرشاد والتوجيه، أخلاقيات العمل والتواصل الفعال، التفكير المنطقي والابتكار وبناء خطط التطوير الشخصي.
- تنفيذ برنامج "التوجيه" لعدد 12 من موظفي المصرف الجدد وذلك بمشاركة عدد 11 من الإدارة العليا. يهدف هذا البرنامج لتعزيز التواصل ونقل الخبرات وتحسين بيئة العمل.
- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال النطاق 100 موظف بمنصة تعليم إلكتروني تابعة لمصرف التسويات الدولية ومختصة بالمجالات المصرفية والمالية.
- توعية موظفي المصرف بمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني وكيفية تلافيتها من خلال تزويدهم بحصص تدريب إلكترونية شهرية متخصصة، وذلك في إطار برنامج التوعية والتدريب المستمر الذي ينفذه قسم أمن المعلومات بإدارة تقنية المعلومات.
- عقد عدد من المحاضرات الداخلية وورش العمل بالتعاون مع إدارات المصرف والمؤسسات ذات الصلة بعمل المصرف وذلك في المجالات المختلفة مثل الاقتصاد والاستثمار والاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- منح فرص التدريب العملي لعدد 29 من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

مشاريع تقنية المعلومات

تم تنفيذ العديد من المشاريع من المشاريع خلال عام 2023 بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات، كما يلي:

إجراء اختبارات الاختراق الشاملة للتحقق من وجود ثغرات أمنية

في إطار العمل الدؤوب والجهود المتواصلة لتعزيز أمن وحماية المعلومات في مصرف البحرين المركزي، قامت إدارة تقنية المعلومات بالتعاقد مع شركة متخصصة لإجراء "اختبارات الاختراق الشاملة" وذلك للكشف عن مواطن الضعف والتحقق من وجود ثغرات أمنية في البنية التحتية لتقنية المعلومات وتطبيقات الأنظمة المستخدمة بالمصرف، بحيث يمكن تدارك ومعالجة تلك الثغرات على النحو الأمثل والاسرع. وقد قدمت الشركة نتائج الاختبار إلى قسم أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت قائمة بالثغرات الأمنية المحتملة. وبناءً على ذلك، تمت مراجعة ومعالجة تلك الثغرات وإعادة التأكد من اغلاقها وذلك لتعزيز متانة الضوابط الأمنية ضد الاختراقات المحتملة. هذا ويعمل مصرف البحرين المركزي على اجراء اختبارات للاختراق بشكل سنوي، كما يتم تطبيق أعلى معايير أمن المعلومات عند إجراء هذه الاختبارات.

خدمات الأمن السيبراني للمراقبة والمُدارة على مدار الساعة

قام مصرف البحرين المركزي متمثلاً بإدارة تقنية المعلومات بتطبيق خدمات الأمن السيبراني للمراقبة والمُداره على مدار الساعة، حيث يقدم نهجاً شاملاً لمراقبة وإدارة الأمن السيبراني، ويشمل هذا الحل مراقبة البنية التحتية والشبكات وجميع الأجهزة المرتبطة بالشبكة، إلى جانب إدارة قوية للثغرات الأمنية وقدرات متقدمة للكشف عن التهديدات وتدابير الاستجابة لها بفاعلية، مما يضمن حالة التأهب والاستعداد المستمرة ضد الاختراقات والهجمات المحتملة.

برنامج سويفت لأمن العملاء (CSP) للتقييم المستقل

استمراراً لعمل مصرف البحرين المركزي على تطبيق أعلى معايير الأمن السيبرانية والمرتبطة بالأنظمة المالية، تم الانتهاء من إجراء تقييم لبرنامج سويفت لأمن العملاء (SWIFT Customer Security Program CSP) - وذلك من قبل شركة مختصة ومعتمدة من قبل سويفت، وقد تمت مشاركة تقارير التقييم المطلوبة وإجراءات الامتثال لضوابط الأمن الإلزامية مع شركة سويفت. ويعتبر هذا البرنامج من البرامج المطبقة على جميع أعضاء شبكة سويفت للمدفوعات، والذي يساعد بدوره المؤسسات المالية على ضمان أن تكون دفاعاتها ضد الهجمات الإلكترونية محدّثة وفعّالة، وبالتالي حماية سلامة الشبكة المالية الأوسع.

تمرين المرونة السيبرانية للقطاع المصرفي

قام مصرف البحرين المركزي بتنظيم ورشة عمل تدريبية حول المرونة السيبرانية وطرق التعامل مع الهجمات والاختراقات الأمنية لقطاع الخدمات المالية والمصرفية، وقد تم إجراؤها بحضور الإدارة التنفيذية في المصرف وعدد من الرؤساء التنفيذيين والإداريين وموظفي الأمن السيبراني والفنيين من مختلف المصارف المحلية الرئيسية العاملة في مملكة البحرين بالإضافة لشركة بنفت، وقد بلغ عدد المشاركين في التمرين أكثر من 80 مشاركاً. وتعتبر هذه الفعالية جزءاً من استراتيجية مصرف البحرين المركزي لتعزيز الأمن السيبراني في قطاع الخدمات المالية والمصرفية وجهوده المستمرة للحفاظ على استقرار القطاع والحرص على ضمان بيئة آمنة لجميع العاملين في القطاع المصرفي والعملاء والمجتمع ككل، الى جانب سعي المصرف لتطوير مهارات وكفاءات القوى العاملة الوطنية في مجال الأمن السيبراني من خلال مثل هذه الورش العملية.

تطوير وتحسين النظام الأمني للبنية التحتية للشبكة الخاصة بنظام المدفوعات

تماشياً مع أهداف مصرف البحرين المركزي لتطبيق أفضل المعايير الدولية والعالمية في مجال أمن المعلومات، قامت إدارة تقنية المعلومات مع نهاية شهر سبتمبر 2023 بإدخال تحسينات أمنية كبيرة وذلك بعد الانتهاء من مشروع تطوير وتحسين النظام الأمني للبنية التحتية لشبكة المدفوعات الخاصة (Private Network). وقد تم استكمال ربط النظام بجهاز حفظ مفاتيح التشفير والانتهاء كذلك من نقل النظام إلى بنية تحتية مطوّرة للمفتاح العام (Public Key Infrastructure).

إعادة الاعتماد لشهادة الأيزو [ISO 22301 2019] لمعيار نظام إدارة استمراريته الأعمال

في إطار حرص مصرف البحرين المركزي على تبني أفضل المعايير العالمية وسعيه الدائم لتطبيق أفضل الممارسات التي تمكنه من ضمان استمرارية الأعمال، والجاهزية للتصدي للمخاطر المحتملة والاستدامة في تقديم الخدمات المصرفية والقيام بدوره الرقابي والاشرافي على أكمل وجه، فقد حصل مصرف البحرين المركزي على إعادة الاعتماد للدورة الثانية لشهادة الأيزو "ISO) 22301:2019" والمصدّقة من قبل نظم إدارة خدمة الاعتماد بالمملكة المتحدة (UKAS)، وذلك بعد التزام مصرف البحرين المركزي بتطبيق جميع المتطلبات المعيارية واجتياز عملية التدقيق بنجاح لتشمل جميع الممارسات في مختلف إداراته وأقسامه.

فوترة نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)

كجزء من أتمتة العمليات الداخلية المتعلقة بنظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، تم الانتهاء من تدشين نظام جديد يقوم بحساب مبالغ رسوم العضوية والعمليات في نظام آفاق وإصدار فواتير المصارف المحلية المشاركة، وقد تم ذلك عن طريق ربط نظام إدارة الخدمات المصرفية بنظام آفاق والذي بدوره سيلغي الاعتماد على العمليات اليدوية الحالية، كما سيسهم النظام الجديد في تحسين كفاءة ودقة العمليات الداخلية المتعلقة بنظام آفاق.

نظام اصدار شهادة الترخيص للمؤسسات المالية

استمراراً لسعي مصرف البحرين المركزي لتحديث وأتمتة العمليات الحالية، قامت إدارة تقنية المعلومات بتدشين نظام جديد لإصدار شهادات الترخيص الرقمية للمؤسسات المالية من قبل مصرف البحرين المركزي بنجاح، وبذلك سيتم الاستغناء عن الطباعة الورقية للتراخيص. كما تم إدراج ميزة رمز الاستجابة السريعة (QR Code) في الشهادة الرقمية الصادرة ليتم بذلك مسحه للتحقق من وجود ترخيص المؤسسة المالية في صفحة دليل التراخيص على الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي.

تطوير نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

كجزء من تطوير العمليات في مصرف البحرين المركزي، تم الانتهاء من تطوير وتحسين النظام الحالي والمعني بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STR) وذلك بناءً على التوصيات والمقترحات المقدمة من المعنيين في وحدة التحريات المالية التابعة لوزارة الداخلية بمملكة البحرين، حيث تم إدراج واستحداث حقول جديدة والتي بدورها ستسهم في تعزيز فعالية عمليات التحقيق التي تقوم بها إدارة مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية بوزارة الداخلية. وتعكس هذه التعديلات نهجاً استباقياً لتحسين العمليات داخل مصرف البحرين المركزي، كما ستعمل على تعزيز التعاون مع السلطات المعنية في إدارة مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية.

طلب زيارة لمتحف النقود

في إطار استراتيجية مصرف البحرين المركزي لتنفيذ أفضل الممارسات في تطوير تطبيق العمليات، تم الانتهاء من تدشين صفحة " طلب زيارة لمتحف النقود" على الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي. حيث بدأت إدارة إصدار النقد باستقبال طلبات الزيارة للمتحف عبر الموقع الرسمي للمصرف والذي بدوره يتحصل على كافة البيانات المطلوبة من الزوار ومن ثم إرسالها تلقائياً الى البريد الإلكتروني الخاص بإدارة إصدار النقد. وبذلك تم الاستغناء عن الطريقة السابقة لاستقبال الطلبات عبر المكالمات الهاتفية، كما

ستسهم الطريقة الجديد في عملية تنظيم طلبات الزيارة ويقلل من الجهود اليدوية الى جانب تعزيز قنوات الاتصال بين مصرف البحرين المركزي والعامه.

تقرير التسوية التلقائي

كجزء من خطة أتمتة العمليات الداخلية المتعلقة بنظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، تم الانتهاء من ربط رسائل كشوفات الحساب اليومية (MT950) لحساب مصرف البحرين المركزي بالريال السعودي المفتوح في المصرف المركزي السعودي (ساما) مع نظام إدارة الاحتياطي (TCS)، وذلك لإنشاء تقرير تسوية يقوم بالحفاظ تلقائيًا على الأرصدة الى جانب القيام بحساب الفائدة اليومية المترتبة، مما سيسهم في إلغاء الاعتماد على العمليات اليدوية الحالية ويعزز من دقة عمليات التسوية.

تطوير نظام استلام طلبات التفويض وصناديق الاستثمار المشتركة والخاصة إلكترونياً

كجزء من جهود مصرف البحرين المركزي المستمرة لأتمتة الطلبات على النحو الأمثل، تم تدشين استمارتين جديدتين لتسهيل التعامل مع وحدات صناديق الاستثمار في الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي. الاستمارة الأولى هي استمارة طلب خطاب التفويض "RETAIL CIU APPLICATION FORM" والموجهة لمصارف التجزئة والمؤسسات المالية المتعاملة في صناديق الاستثمار المشتركة. أما الاستمارة الثانية فهي نموذج إخطار استثناء "EXEMPT CIU/ PIU NOTIFICATION FORM" والتي تُقدم من قبل المستثمرين المعتمدين في صناديق الاستثمار المشتركة والخاصة وذلك لتزويد المصرف بتفاصيل حول أموالهم وأهدافهم والأطراف ذات الصلة وحسابات الاشتراكات وتفاصيل الاتصال، وذلك بهدف إخطار مصرف البحرين المركزي وطلب الموافقة عليها. ومن خلال جمع وتوثيق البيانات اللازمة بشكل إلكتروني، ستسهم هذه المبادرة في تسريع وتسهيل عمليات تقديم الطلبات وتقليل الجهود اليدوية مع الحفاظ على دقة وسرعة العمليات، كما ستعمل على تعزيز التواصل والتفاعل ما بين مصارف التجزئة والمؤسسات المالية والمستثمرين المعتمدين في صناديق الاستثمار مع مصرف البحرين المركزي.

ترقية نظام التقديم الإلكتروني لبيانات المؤسسات المالية (إسراد)

في إطار مبادرات مصرف البحرين المركزي لمواكبة أحدث الإصدارات من الأنظمة الحالية بهدف توفير أفضل مستويات الخدمة لمستخدمي النظام وتعزيز متانة أمن المعلومات، تم الانتهاء من تحديث وترقية نظام التقديم الإلكتروني لبيانات المؤسسات المالية (إسراد) من قبل الشركة المطورة بنجاح. ويعمل النظام على جمع البيانات اللازمة بشكل دوري من المؤسسات المالية المرخصة والخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي. وقد تضمنت الترقية نقل البنية التحتية للنظام إلى الحوسبة السحابية التابعة لأمازون (AWS)، إضافة الى تحسين واجهات المستخدمين وتعزيز الخصائص الأمنية في النظام.

استبدال نظام التحكم بالدخول والانصراف لموظفي مصرف البحرين المركزي

في إطار سعي إدارة تقنية المعلومات لتحسين وتطوير الأنظمة والتي من شأنها أن تخدم موظفي مصرف البحرين المركزي بشكل أفضل، تم الانتهاء من استبدال نظام التحكم بالدخول والانصراف لموظفي مصرف البحرين المركزي باستخدام تقنية التعرف على بصمة الوجه بدلاً من بصمة الإصبع المستخدمة سابقاً، وذلك لتسهيل وتوفير الوقت لموظفي المصرف أثناء عمليتي الدخول والانصراف، كما تتميز هذه التقنية بالكفاءة والدقة العالية ومستوى أمان أكبر.

ترقية وحدات التخزين المركزية والنسخ الاحتياطي لمصرف البحرين المركزي

ضمن مساعي إدارة تقنية المعلومات لتحديث أجهزة البنية التحتية الخاصة بها، تم بنجاح استبدال وحدات التخزين المركزية للمعلومات (Enterprise Storage) ونظام النسخ الاحتياطي لمصرف البحرين المركزي، حيث ستوفر هذه الوحدات والأجهزة الجديدة أحدث تقنيات التشفير والحماية ضد البرامج الضارة الى جانب تحسين متطلبات أداء التطبيقات ورفع جهد التحمل، كما ستسهم في ضمان استمرارية العمل في المصرف لتوفير بيئة عمل رقمية فعّالة وآمنة.

ترقية قاعدة بيانات مصرف البحرين المركزي من (أوراكل 11g) إلى (أوراكل 19c)

تماشياً مع مبادرات إدارة تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي لمواكبة أحدث إصدارات قواعد البيانات والامتثال لتوصيات (أوراكل) باستخدام إصدارات حديثة لقواعد البيانات والتي تدعم التكامل مع التطبيقات المستضافة لدى مصرف البحرين المركزي. تمت بنجاح عملية ترقية إصدار قاعدة البيانات المركزية من (أوراكل 11g) إلى الإصدار المدعوم والشائع على نطاق واسع (أوراكل 19c). مما سيضمن تشغيل نظام قاعدة البيانات بأفضل أداء وبمميزات أمان أقوى الى جانب دعمها لأحدث أنظمة التشغيل مع توفير المزيد من التكاليف، وبذلك سيتم توفير منصة بيانات فعّالة ومتكاملة لخدمة مستخدمي الأنظمة وتعزز مرونة أمن المعلومات لدى مصرف البحرين المركزي.

حماية المستهلك

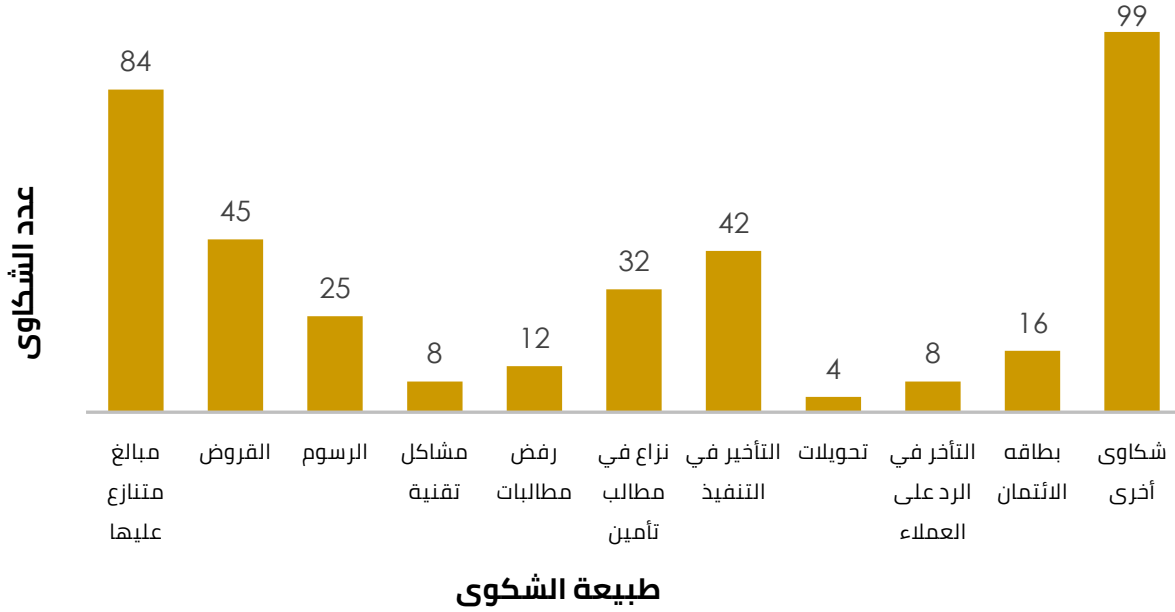
برنامج تواصل

- العدد الإجمالي للمقترحات/الشكاوى/الاستفسارات المستلمة (2496)
- العدد الإجمالي للشكاوى المستلمة (2072)
- العدد الإجمالي للاستفسارات المستلمة (327)
- العدد الإجمالي للمقترحات المستلمة (97)

تم التعامل مع كافة المقترحات والشكاوى والاستفسارات من قبل مكتب حماية المستهلك والإدارات المعنية بالمصرف.

شكاوى العملاء

بلغ عدد الشكاوى المستلمة 375 وذلك في نهاية عام 2023. ويوضح الرسم البياني ادناه توزيع الشكاوى حسب التصنيف التالي:



وحدة الاتصال الخارجي

الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف:

- العدد الاجمالي للاصدارات الصحفية (120 اصدار)
- العدد الاجمالي لاصدارات السندات والصكوك (92 عدد)
- العدد الاجمالي للأخبار الصحفية عن فعاليات وانجازات المصرف (28 خبر)

الإصدارات الصحفية

التاريخ	العنوان
01.02.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس
09.02.2023	مصرف البحرين المركزي ينظم ورشة عمل لتعزيز وتطوير الممارسات في القطاع المصرفي في الأمن السيبراني
22.02.2023	ارتفاع اجمالي عدد البحرينيين العاملين في القطاع المالي بنسبة 3.3% في عام 2022
19.03.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الأول لعام 2023
22.03.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس
30.03.2023	مصرف البحرين المركزي يصدر إطار تنظيمي للرموز الرقمية
11.04.2023	مصرف البحرين المركزي يعلن عن فتح باب التقديم في سباق التكنولوجيا والابتكار حول ظاهرة "الغسل الأخضر" في قطاع الخدمات المالية
03.05.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس

08.05.2023	صندوق الوقف ينظم محاضرة للدكتور مصطفى السيد ضمن الدورة الرابعة لسلسلة القادة المتميزين
17.05.2023	مشاركة مدير وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في مصرف البحرين المركزي في قمة الأصول المشفرة التي تم تنظيمها من قبل مؤسسة فاينانشل تايمز في المملكة المتحدة
18.06.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثاني لعام 2023
26.06.2023	مصرف البحرين المركزي وجمعية مصارف البحرين يعقدان اجتماعهما التشاوري الدوري
05.07.2023	مصرف البحرين المركزي يوقع مذكرة تفاهم مع مجموعة نيسبيت كينج بالمملكة المتحدة
26.07.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس
31.08.2023	مصرف البحرين المركزي ينظم طاولة مستديرة بالتعاون مع وزارة التنمية المستدامة حول الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتعزيز دور القطاع المالي في تصميم أدوات مالية مبتكرة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة
04.09.2023	برنامج "ملم" يعلن عن جائزة المستثمر الذكي الخليجي
12.09.2023	قطاع التأمين في البحرين يحقق نمواً في إجمالي أقساط التأمين في الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2023
18.09.2023	مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات جديدة بشأن الخدمات الاستثمارية المقدمة من قبل الشركات العائلية
24.09.2023	مصرف البحرين المركزي يمنح أول رخصة لشركات الاستثمار من الفئة الرابعة لمديري صناديق الاستثمار الجماعي لشركة باجز كابيتال
25.09.2023	بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي مصرف ABC يطرح منصة مدفوعات فورية للمؤسسات باستخدام تقنية البلوك تشين بالشراكة مع جي بي مورجان كوين سيستيمز
22.10.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثالث لعام 2023
19.11.2023	مصرف البحرين المركزي يصدر إطاراً جديداً لإعداد التقارير الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
03.12.2023	مصرف البحرين المركزي يحتفل بيوم المرأة البحرينية
10.12.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الرابع لعام 2023
11.12.2023	اليوم العالمي لمكافحة الفساد
11.12.2023	إعادة انتخاب مصرف البحرين المركزي كعضو في مجموعة التنسيق التابعة للشبكة العالمية للابتكار المالي للدورة الثالثة
12.12.2023	Waqf Fund organizes 13th Corporate Governance Workshop on Customer-centricity
20.12.2023	Waqf Fund Organizes a Presentation on Application of Ijarah – A Study of Sharī'ah Standards, Laws and Judicial Rulings

المؤتمرات والمنتديات

التاريخ	الفعالية
8-9 February 2023	ورشة عمل لتعزيز وتطوير ممارسات القطاع المصرفي في الأمن السيبراني
2 March 2023	الملتقى الحوارى السنوي لجمعية مصارف البحرين
13-15 March 2023	ورشة عمل اتحاد المصارف العربية حول "الإدارة الفعالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة"
7-8 May 2023	مؤتمر ابوفي السنوي الحادي و العشرين للهيئات الشرعية

30 May 2023	النسخة الرابعة من منتدى يوم الابتكار العالمي في التمويل الإسلامي
30 August 2023	طاولة مستديرة حول الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتصميم أدوات مالية مبتكرة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة
1-3 October 2023	ورشة عمل اتحاد المصارف العربية حول "تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة ومخاطر المناخ في الخدمات المالية"
10-12 October 2023	منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية
23-24 October 2023	ورشة عمل معهد الدراسات القضائية والقانونية حول مشروع قانون المعاملات المضمونة
29-30 November 2023	مؤتمر أبوظبي - المصرف الإسلامي للتنمية السنوي الثامن عشر للعمل المصرفي والمالي الإسلامي
10 December 2023	منتدى التأمين المستدام
13 November 2023	المؤتمر السنوي لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (ميرا)
13 December 2023	اليوم العالمي للمصارف

المقابلات

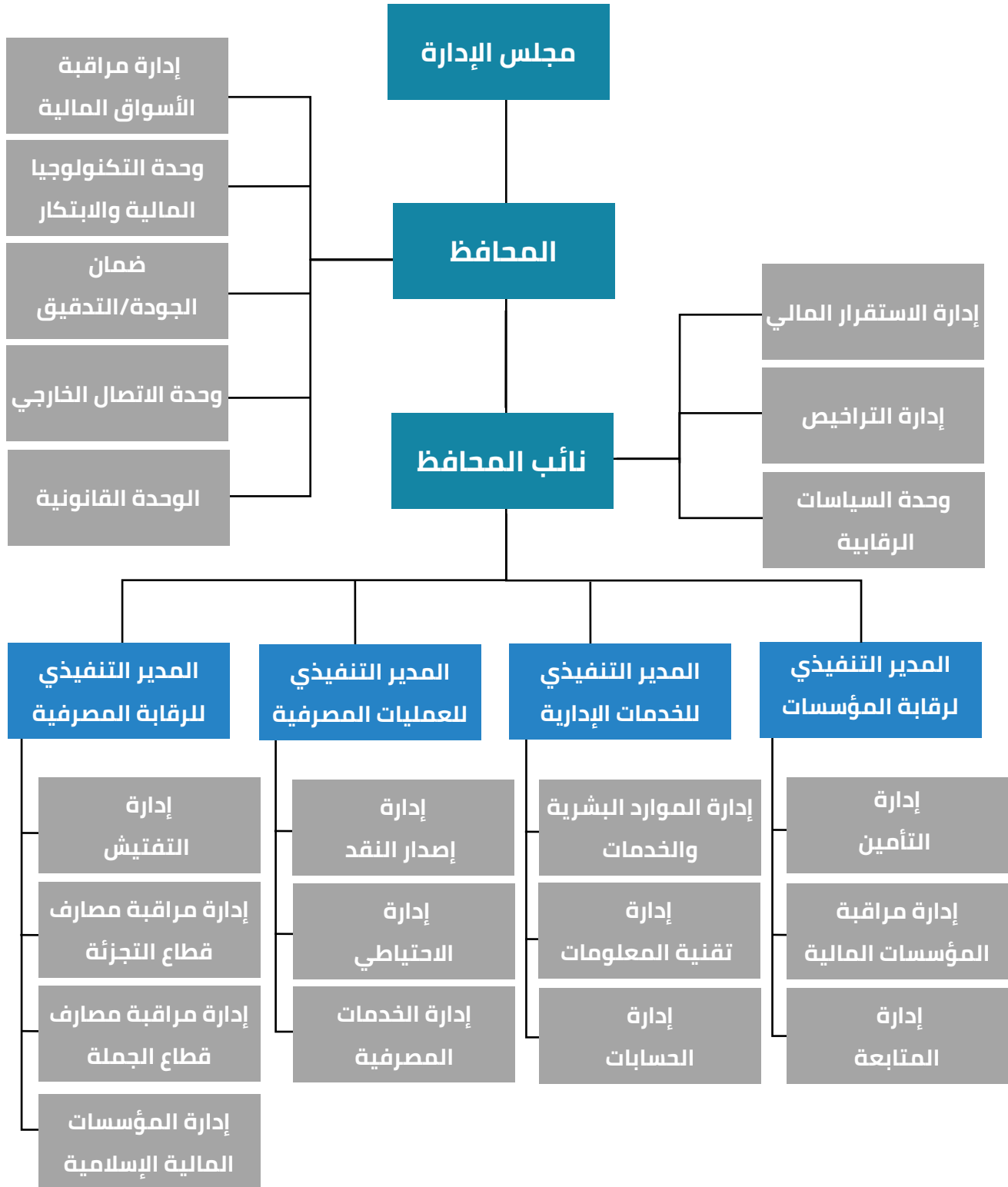
التاريخ	عنوان المقابلة	ضيف المقابلة	الجهة الاعلامية أو الفعالية
12 February 2023	Interview with The Telegraph "The Gulf state diversifying away from oil – and it's not buying a Premier League club"	HE Rasheed Al Maraj Governor	The Telegraph
15 June 2023	مقابلة حول طباعة الأوراق النقدية الجديدة للعيادي	فهد العربي مدير - إدارة إصدار النقد	تلفزيون البحرين
15 June 2023	مقابلة حول الرقابة على السحوبات التي تجريها المصارف	مها محمد عبدالله مدير - ادارة التفتيش	تلفزيون البحرين
13 September 2023	مقابلة حول موضوع نمو قطاع التأمين في النصف الأول من العام	الهام إبراهيم طالب مدير - إدارة مراقبة التأمين	تلفزيون البحرين
19 September 2023	مقابلة حول موضوع إصدار التوجيهات الجديدة بشأن الخدمات الاستثمارية المقدمة من الشركات العائلية	إبتسام العريض مدير - إدارة مراقبة المؤسسات المالية	تلفزيون البحرين
10 October 2023	مقابلة حول جائزة المستثمر الخليجي الذكي التابعة	علي هارون العامر	تلفزيون البحرين

	لبرنامج برنامج التوعية الاستثمارية مُلم	مدير - إدارة مراقبة الأسواق المالية بالانابة	
11 October 2023	Interview with Arabian Business regarding Fintech initiatives	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	Arabian Business
20 November 2023	مقابلة حول اصدار إطاراً جديداً لإعداد التقارير الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	عبير ال سعد مدير تنفيذي - الرقابة على المؤسسات المالية	تلفزيون البحرين
22 November 2023	How Open Banking is Shaping the Future of Finance in the Middle East – Open Banking article	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	World Economic Forum (WEF)
17 November 2023	Interview for the Asia Report Segment during the Singapore Fintech Festival 2023	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	BBC Asia Business Report
23 November 2023	Interview for the Daybreak Middle East and Africa Segment during the Singapore Fintech Festival 2023	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	Bloomberg TV

الجوائز

التاريخ	العنوان	الجهة المنظمة
11 October 2023	جائزة التميز للحكومة الإلكترونية 2023 – أفضل بيئة عمل للابتكار الرقمي (القطاع العام)	eGovernment
23 January 2024	المركز الثالث في مسابقة محافظة العاصمة لأجمل تزيين للمباني (فئة المؤسسات الحكومية) بمناسبة احتفالات البلاد بالعيد الوطني وذكرى تولى حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم	Capital Governorate

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي



الفصل

4

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

مصرف البحرين المركزي
تقرير مدققي الحسابات المستقلين
والبيانات المالية
31 ديسمبر 2023

الصفحة	المحتويات
2-1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
3	الميزانية العمومية
4	حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
10 - 5	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى أعضاء مجلس الإدارة

مصرف البحرين المركزي
مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2023، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة للمصرف المركزي للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2023 قد تم إعدادها في كل الجوانب الجوهرية وفقاً للأسس المحاسبية المشروحة في الإيضاح (2) من البيانات المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف المركزي وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تأكيد أمر - الأسس المحاسبية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (2) من البيانات المالية والذي يوضح الأسس المحاسبية التي تم إعداد البيانات المالية وفقاً لها. تم إعداد البيانات المالية حسب متطلبات إعداد التقارير المالية للمصرف المركزي. وعليه، قد تكون البيانات المالية غير مناسبة لأغراض أخرى. لم يتم تعديل رأينا أعلاه بخصوص هذا الأمر.

مسئولية مجلس الإدارة التنفيذية عن البيانات المالية

إن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للأسس المحاسبية المشروحة في الإيضاح (2) من البيانات المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة التنفيذية ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كانت الإدارة التنفيذية تنوي تصفية المصرف المركزي أو إيقاف أعماله، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة التنفيذية.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة التنفيذية الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن يدفع المصرف المركزي للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

إننا نتواصل مع الإدارة التنفيذية فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك 213
10 مارس 2024

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	إيضاح	الموجودات
2,500	2,500	4	ذهب
1,577,108	1,859,778	5	احتياطيات أجنبية
2,773,741	3,477,419	6	مبالغ مستحقة من وزارة المالية
446,592	631,055	7	نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة
35,906	62,816	8	موجودات أخرى
4,835,847	6,033,568		إجمالي الموجودات
684,353	667,820	4	المطلوبات
3,230,724	4,471,297		عملات ورقية ومعنوية متداولة
278,269	189,007		ودائع بالدينار البحريني من بنوك
558	642		ودائع أخرى
2,500	2,500		مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى
6,151	6,145		أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين
13,201	17,001	9	مخصص العملة المسحوبة
4,215,756	5,354,412		مطلوبات أخرى
			إجمالي المطلوبات
			أرصدة رأس المال
200,000	200,000	10	رأس المال
279,831	310,990	11	احتياطي عام
119,032	147,408	12	احتياطي طوارئ
21,228	20,758	13	احتياطي إعادة التقييم
620,091	679,156		إجمالي أرصدة رأس المال
4,835,847	6,033,568		إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال



خالد حميدان
المحافظ



حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

مصرف البحرين المركزي
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	إيضاح	
95,887 (76,669)	292,145 (235,778)		الإيرادات إيرادات الفوائد مصروفات الفوائد
19,218	56,367		صافي إيرادات الفوائد
5,354 8,512 570 3,607	5,214 11,991 (257) 7,095		رسوم التسجيل والتراخيص أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية صافي (خسارة) / أرباح الاستثمار المحققة إيرادات أخرى
37,261	80,410		مجموع الإيرادات
(12,785) (3,331) (948) (18)	(13,137) (3,106) (1,787) (22)		المصروفات مصروفات الموظفين مصروفات عمومية وإدارية مصروفات طباعة الأوراق النقدية رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية
(17,082)	(18,052)		مجموع المصروفات التشغيلية
20,179	62,358		ربح السنة قبل مخصص انخفاض القيمة
(40)	(39)		مخصص انخفاض القيمة
20,139	62,319		ربح السنة
(7,569) (10,070)	(28,660) (31,159)	12 11	محول لاحتياطي طوارئ محول لاحتياطي عام
2,500	2,500		أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين



خالد حميدان
المحافظ



حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

1 المنشأة

مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو كيان اعتباري قانوني عام تم إنشائه بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 ("القانون"). وينص القانون على أغراض المصرف المركزي بالإضافة إلى صلاحياته ومهامه.

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين، وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، حيث يغطي جميع الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأعمال الاستثمار وأنشطة أسواق رأس المال. لا يملك المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب 27، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2023 وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى، وقد تمت الموافقة على إصدارها بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 10 مارس 2024.

2 الأساس المحاسبي

أعدت هذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الهامة (إيضاح رقم 3) وفقاً لمتطلبات إعداد التقارير المالية على النحو المبين في الجزء 1 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية، ما لم ينص على خلاف ذلك.

3 السياسات المحاسبية الهامة

1/3 العرف المحاسبي

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2/3 العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار البحريني، وهي العملة الوظيفية للمصرف المركزي. تم تقريب جميع المبالغ المعروضة إلى أقرب ألف دينار بحريني، فيما عدا المشار إليه خلاف ذلك.

3/3 الذهب

يحتسب الذهب بالتكلفة.

4/3 احتياطيات أجنبية

تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. يتم احتساب جميع الموجودات المالية بالتكلفة بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

5/3 نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة

تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصناديق وودائع/إيداعات بالدينار البحريني لدى البنوك وسندات خزينة عالية السيولة.

6/3 المعدات

جميع المعدات التي يستخدمها المصرف المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية على المصروفات التي يمكن نسبتها مباشرة لشراء المعدات.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

6/3 المعدات (تتمة)

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند بيع المعدات عن طريق مقارنة العوائد بالقيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

7/3 عملات ورقية ومعنوية متداولة

العملات الورقية والمعنوية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعنوية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

8/3 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الإسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقومة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للموجود المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

9/3 مقايضات العملات الأجنبية

يدخل البنك المركزي في مقايضات العملات الأجنبية مع البنوك في البحرين. يتم تسجيل الفرق بين سعر المقايضة وسعر معادلة الدينار البحريني كأرباح وخسائر محققة في تاريخ السداد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

10/3 مخصص انخفاض القيمة

يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على انخفاض قيمة أحد الاستثمارات. يتم تقدير انخفاض القيمة في الاستثمارات في السندات على أساس المحفظة. يتم تقدير انخفاض القيمة على الموجودات الأخرى بناء على قابلية الاسترداد للأصل.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي كما يقرها مجلس الإدارة.

11/3 احتساب الإيراد

إيرادات الفوائد

يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالاعتبار المبلغ الأساسي ومعدل الفائدة المطبق. يتم إطفاء العلاوات أو الخصومات من شراء السندات على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتبقي للاستثمار، ويتم إدراجه تحت بند دخل الإيرادات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

رسوم التسجيل والتراخيص

يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس مبدأ الاستحقاق.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

11/3 احتساب الإيراد (تتمة)

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة

يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

12/3 مصروفات الفوائد

يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدينار البحريني والودائع الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق باستخدام معدل القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

13/3 مصروفات طباعة الأوراق النقدية

يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

14/3 المخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، متى ما كان ذلك مناسباً، والمخاطر المحددة بالالتزام.

4 فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
2,500	2,500	الدعم المصرح به:
1,577,108	1,859,778	ذهب
1,579,608	1,862,278	احتياطيات أجنبية - إيضاح (5)
(684,353)	(667,820)	العملات الورقية والمعدنية المتداولة
895,255	1,194,458	فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة

وفقاً للمادة رقم (19) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب ألا تقل عن 100% من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب 116,931 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 103,666 ألف دينار بحريني).

5 احتياطات أجنبية

2022 ألف دينار بحريني	2022 ألف دينار بحريني	
1,506,842	1,791,512	ودائع لدى البنوك
70,266	68,873	محافظ السندات
1,577,108	1,860,385	
-	(607)	مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة على السندات (راجع إيضاح 12)
1,577,108	1,859,778	

جميع السندات مستعرة في سوق نشطة حيث أن 99.91% من السندات متعلقة بحكومة مملكة البحرين أو ذات درجة استثمارية من فئة BBB أو أعلى (2022: 99.90%) بناءً على القيمة السوقية. جميع الودائع (2022: 100%) والسندات (2022: 100%) مقومة بالدولار الأمريكي.

بلغت القيمة السوقية لمحفظه السندات المالية (والتي تتضمن النقد والفوائد المستحقة لهذه المحفظة) كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 69,988 ألف دينار بحريني (2022: 70,552 ألف دينار بحريني).

6 مبالغ مستحقة من وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من وزارة المالية ("الوزارة") للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

7 نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات الخزينة

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
22	22	النقد
19,584	21,598	مبالغ مستحقة من بنوك محلية
426,986	609,435	صكوك إجارة / سندات وأذونات خزينة صادرة عن حكومة البحرين
446,592	631,055	

8 موجودات أخرى

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
9,800	13,798	فوائد مستحقة
4,587	4,526	قروض الموظفين
1,735	1,771	معدات
15,080	36,004	مراوحة مدينة *
4,704	6,717	أخرى
35,906	62,816	

* مبلغ المراوحة المدينة مضمون مقابل صكوك صادرة من قبل مملكة البحرين بمبلغ 36,004 ألف دينار بحريني (2022: 15,080 ألف دينار بحريني).

9 مطلوبات أخرى

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
4,664	4,824	رسوم تراخيص مؤجلة مستلمة
2,022	1,406	ذمم دائنة أخرى
5,790	9,781	فوائد مستحقة
725	990	مصروفات مستحقة
13,201	17,001	

10 رأس المال

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
500,000	500,000	المصرح به
200,000	200,000	الصادر والمدفوع بالكامل

11 احتياطي عام

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
269,761	279,831	الرصيد في بداية السنة
10,070	31,159	المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
279,831	310,990	الرصيد في نهاية السنة

وفقاً للمادة رقم (12) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ المصرف المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح للسنة:

- 100% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام 25% من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- 50% من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- و 25% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي مبلغ متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية للمصرف المركزي.

12 احتياطي طوارئ

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
111,219	119,032	الرصيد في بداية السنة
7,569	28,660	المحول خلال السنة
-	(607)	المستخدم خلال السنة (راجع إيضاح 5)
244	323	استرجاع موجودات مخصصة
119,032	147,408	الرصيد في نهاية السنة

وفقاً للمادة رقم (21) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ وقدره 28,660 ألف دينار بحريني (2022: 7,569 ألف دينار بحريني) من صافي ربح السنة إلى احتياطي الطوارئ. خلال السنة، تم استخدام الاحتياطي لمخصص على محفظة السندات بمبلغ وقدره 607 ألف دينار بحريني (2022: لا شيء)، واسترجاع موجودات مخصصة تم استخدامها سابقاً من احتياطي الطوارئ مبلغ وقدره 323 ألف دينار بحريني (2022: 244 ألف دينار بحريني).

13 احتياطي إعادة التقييم

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
21,177	21,228	الرصيد في بداية السنة
51	(470)	الحركة خلال السنة
21,228	20,758	الرصيد في نهاية السنة

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بالأرباح/ (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية.

14 المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصة بعضها مع الالتزامات المقابلة لأطراف أخرى، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات الصلة بعمليات دعم السيولة. كما في 31 ديسمبر 2023 و2022، لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة. علاوة على ذلك، بلغت الالتزامات القائمة المتعلقة بمعاملات مقايضة العملات (الشراء بالدولار الأمريكي مقابل الدينار البحريني) كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ وقدره 2,049 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 1,911 مليون دينار بحريني).